بسم الله الرحمن الرحيم

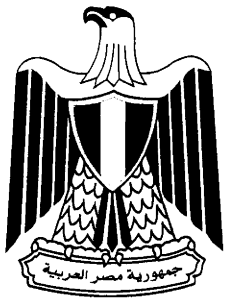

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع الثانى والعشرون

المعقود مساء يوم الأربعاء

٢ من المحرم ١٤٣٥ هـ، الموافق ٦ من نوفمبر سنة ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع الثانى والعشرون

المعقود مساء يوم الأربعاء

٢ من المحرم ١٤٣٥ هـ، الموافق ٦ من نوفمبر سنة ٢٠١٣م

اجتمعت لجنة الخمسين لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية الساعة الخامسة مساء برئاسة السيد الأستاذ عمرو موسى رئيس اللجنة، وقد حضر الاجتماع من السادة أعضاء اللجنة عدد (٤٩) عضواً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

نبدأ الآن الاجتماع ، ونستكمل باقى جدول الأعمال .

تتلى المواد الآن مادة مادة.

المجموعة الأولى وهى الخاصة بالتعليم وهى تتعلق بـــ٧ مواد ستقرأ سوياً.

(مداخلة من الدكتور طلعت عبدالقوى والأستاذة ميرفت التلاوى: من الممكن أن نناقشهم تباعاً)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

ستقرأ أولاً كل المواد.

السيدة ميرفت تلاوى والدكتور طلعت عبدالقوى يريان أن يتم الانتهاء من المادة الخاصة بالسكان أولاً قبل التعليم، المادة تقول:

"تلتزم الدولة بتبنى خطة وطنية تراعى التناسب بين الزيادة السكانية والموارد الاقتصادية للوصول بالمجتمع إلى الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية".

هل هناك أى تعليق على هذا.

سنكتبها الآن على الشاشة لتعميم الفائدة.

هل هناك أى تعليق؟

لم يبد أى تعليق.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

اعتمدت المادة.

تعليق للدكتور محمد إبراهيم منصور.

السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور:

هناك سؤال، ما المقصود بهذه الخطة؟ هل هى تتعلق بأى موازنة؟ وأى موازنة معدة لها طرفان، طرف الآن أصبح واضحاً من المادة (عدد السكان) وطرف آخر هو الخطة الاقتصادية.

فإذا أردنا أن نحقق المعادلة إما أن نضغط على السكان أو نزيد الاقتصاد، إما أن نضغط على السكان بالنزول أو نزيد الاقتصاد بالارتفاع.

هل المقصود بالضغط على السكان بالنزول؟ هل هو المقصود من هذه المادة أم لا؟ إذا كان مقصوداً فأنا أعترض على هذه المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

هناك زاويتان أو وضعان مثلما تقول، الوضع الأول أنك تقوم بعمل تنمية اقتصادية وتنمى مواردك الاقتصادية وهذا شيء توافق عليه.

أنت فقط معترض أنه إذا كان –فى تفسيرى– أن ذلك يضغط على الزيادة السكانية تعترض على هذا.

يسجل هذا فى المحضر.

السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور:

أريد أن أثبت فى المضبطة، هل هذا مقصود أم لا؟ أريد جواباً، الآن فى المضبطة، هل هذا مقصود أم لا؟ ويراجع هذا الأمر ولا تمر المادة بهذه الطريقة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

ماذا تعنى بهذه الطريقة؟

السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور:

أول مرة نقرأها الآن وبهذه الطريقة تمر مادة بهذه السرعة وبهذه السهولة، تحتاج مراجعة ومراجعة واضحة جداً، ويثبت هذا فى المضابط.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

فهمنا اعتراضك وهو موجود فى المضبطة، أنك معترض على هذه المادة، لأن بها تفسيراً قد لا تقبل به.

السيد الأستاذ ممدوح حمادة:

أريد توضيحاً لمفهوم الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية، ما وراءها.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

رفاهة اقتصادية واجتماعية، هى ترتبط بعدد السكان وأمور كثيرة أخرى، إنما كان هو اقتراح من الأستاذة ميرفت التلاوى، وهو رأيك.

السيد الأستاذ ممدوح حمادة:

ماذا تعنى الرفاهية الاقتصادية؟ رفاهية اقتصادية رجل معه أموال كثيرة أو متزوج من ٢، ٣، ٤ (رفاهية اجتماعية).

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

يكون هناك تعليم جيد لأبنائه، علاج، فرص للحياة.

السيد الأستاذ ممدوح حمادة:

نريد توضيحاً ولا تكون مبهمة، ممكن ينظمها القانون، لكن مبهمة، لا.

السيدة السفيرة ميرفت تلاوى (المقرر المساعد للجنة الدولة والمقومات الأساسية):

سيادة الرئيس:

نحن نتحدث مع الدولة أنها لا تترك الأمور حتى يصل الفقراء إلى حد الزيادة بمعنى أنها تستغل إمكانياتها الاقتصادية بحيث إن النمو فى الاقتصاد يتناسب مع النمو فى السكان، لا تحدثنا فى زواج من يتزوج ١٠، ولا من ينجب ٢٠.

نحن معتمدون على أن عدد الأولاد لكل أسرة، هذه حرية شخصية وحتى الأمم المتحدة قالت ذلك، والقوانين المصرية قالت ذلك، نحن نقول للدولة نظمى نفسك، بدلاً من وضع الدعم كله فى الطاقة أعطيه للفلاح أو للعمال.

السيد الدكتور شوقى علام:

شكراً سيادة الرئيس.

الحقيقة كان من قراءتى للمواد التى انتهينا منها أنها كلها تصب فى التنمية والنمو وكنت أفهم الحقيقة لو أن الأمر اتجه نحو خطة لتوزيع السكان على سائر الأرض المصرية بما يعطى نمواً سكانياً فى الأراضى غير المأهولة.

الدولة تتبنى وتلتزم بهذا، أظن لو أن الدولة التزمت بتعمير واتخاذ الخطط اللازمة لتعمير الصحارى والأماكن التى ليس بها سكان ووزعت منها السكان أظن أننا نحتاج إلى عدد سكان لا نحتاج إلى تقليل عدد السكان.، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الدكتور طلعت عبدالقوى:

سيادة الرئيس، مثلما قال فضيلة المفتى، طبعاً له كل التقدير والاحترام، نحن نسير بالتوازى بين إعادة توزيع السكان وهذه الخطة القومية بها إعادة توزيع السكان وهى التى قيلت فى أول الجلسات وهى إقامة مجتمعات عمرانية جديدة، وفى نفس الوقت نريد رفع خصائص السكان.

نحن نسير فى اتجاهين، نريد رفع خصائص السكان على أساس محو الأمية، العشوائيات، أطفال الشوارع والبطالة وكل ذلك يدخل فى الخطة القومية وهى رفع خصائص السكان، وفى نفس الوقت بالتوازى إعادة توزيع السكان بالمفهوم وهو إقامة مجتمعات عمرانية جديدة.

بالنسبة للنقطة وأعرف أنها تسبب حساسية، وهى الجزء الخاص بالنمو السكانى وتنظيم الأسرة وما شابه ذلك، مثلما قالت سيادة السفيرة لن يصدر قانون أو تشريع ولا أى شخص يستطيع القول "تحديد النسل" هذه مسألة قضى الأمر فيها.

تنظيم الأسرة، هى قضية شخصية وهذه مسألة منتهية ومحسومة، الذى ينجب فرداً لا نعطيه جائزة ومن ينجب ١٠ لا نجازيه على ذلك.

عملية تنظيم الأسرة لا يوجد تعرض لها فى المادة، المادة واضحة، إننى أريد الربط بين السكان وبين التنمية، سواء بإعادة توزيع أو رفع خصائص، لو أننى أريد إضافة شىء أقول "معدل النمو السكانى" بهذا أكون قد اقتربت من قضية قد يكون فيها خلاف، قضية تنظيم الأسرة وما شابه ذلك.

أرى أن المادة منضبطة وتؤدى الهدف والغرض، وهذه فى منتهى الأهمية أن يكون هناك خطة فى مصر للتعامل مع قضية مهمة جداً وهى قضية السكان، قضية السكان قضية ليست هينة.

السيد الدكتور محمد أبو الغار:

لن يصدر قانون فى مصر يحدد عدد أفراد الأسرة، هذا شىء متفق عليه، إنما النمو السكانى يشكل مخاطر شديدة على الاقتصاد المصرى، نحن اليوم نقول: تكفل الدولة التعليم، الصحة، ونقول ٦٪، ٤٪، ١٠٪، من أين ستكفل الدولة هذا بهذا الانفجار السكانى؟

لابد أن الدولة تحض الناس على أنها تنشئ أسرة صغيرة ليس بالقانون ولا بالإجبار إنما تفهمهم أن هذا خطأ وأننا عندنا مساحة ضيقة وعددنا يزيد وهذا ليس شيئاً من المفروض أن نخجل منه ولا تخاف منه وليس حراماً، فلابد أن نكون واضحين، المادة ممتازة وجيدة.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

أريد إضافة "تلتزم الدولة بتبنى خطة وطنية تراعى التناسب بين الزيادة السكانية وتنمية الموارد الاقتصادية، لكى تكون واضحة، أى نحن نضع هذه الخطة من أجل التنمية.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

تريد إضافة كلمة "تنمية".

السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور:

أقول ببساطة، هذه المادة تجعل طالما هناك خطة وطنية، تناسب بين أمرين، تتيح بعد ذلك للمشرع العادى أن يضع فى أحد الجوانب قيوداً إما هذا الجانب يرفعه أو الآخر يقيده.

هذه المادة ظاهرها واضح المعنى بهذه الصورة وأرجو لأن تراجع مراجعة جيدة وإما أن تحذف أو يؤجل الحديث فيها للمناقشات.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

لماذا تفترض دائماً أن هناك كفتين وإحداهما ترجح الأخرى ويمكن أن تكون الكفتان على نفس الدرجة.

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

واضح أن النص أثار حفيظات متناقضة وأصبح فيه قلق من التفسير على المستوى الضيق الذى نحن فيه الآن.

إن هناك وجهات نظر متضاربة ومتعارضة فى فهم أهمية هذا النص وهل هو إضافة أم تكرار.

أنا فى رأيى أن الغاية من هذا النص المتعلق بالخطة الوطنية التى تراعى التناسب بين الزيادة السكانية والموارد الاقتصادية جزء من المادة ٢٣، جزء لا يتجزأ من المادة ٢٣، لأنه لا أحد يقول نضع تخطيطاً يراعى التنمية ويراعى الرفاهية ويراعى الرخاء دون أن يضع فى اعتباره المناطق الأكثر عدداً والمناطق الأقل عدداً والمناطق التى ليس بها بعد اقتصادى.

وبالتالى أنا لست من أنصار إضافة نصوص يمكن أن تثير الجدل بغير مقتض، بمعنى أنه لا يتناسب الجدل الذى يمكن أن يثار بشأن هذه المادة مع تنفيذ استحقاقاتها، خصوصاً إذا كانت هذه الاستحقاقات موجودة بذاتها أو يمكن أن توجد بذاتها فى المادة ٢٣، لو أضفنا لها كلمة أو كلمتين سنضمن عدم التكرار ونضمن أيضاً تحقيق الغاية من النص المستحدث.

ورفع فكرة الجدل والخصومة للفهم التى هى الآن سمة، أنا استمعت إلى ٤ أو ٥ مداخلات كل شخص يفهم بشكل مختلف.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

هذا النص "تلتزم الدولة بتبنى خطة وطنية تراعى التناسب بين "ممكن "الخريطة الثانية والموارد الاقتصادية...إلخ المادة.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

درءاً للمفاسد والتفسيرات المختلفة، أقترح الإبقاء على المادة كما هى مع إضافة جملة فى آخرها تقول "على ألا يخل هذا بالحقوق الأساسية للفرد والأسرة"، وهى المنصوص عليها سواء فى الاتفاقيات الدولية ومصر ملتزمة بها، ذلك يخفف ربما من أى تخوفات تتعلق بضبط عدد الأسرة أو تنظيم السكان فى المستقبل.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أظن الخريطة السكانية تأخذ فى اعتبارها هذا المعنى أيضاً.

السيد الدكتور خيرى عبدالدايم:

المادة فيها غموض والتفسير الوحيد الواضح لها أنها تعنى تحديد النسل، أنا لست معترضاً على تحديد النسل، ولكن هذه المادة تحقق الرفاهية عن طريق تحديد النسل هذا معناها بدون مواربة.

هل من الضرورى كتابة هذا فى الدستور؟ لا أعلم، المادة ٢٣ تنص على رفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر من خلال التنمية المستدامة، هنا وضعنا آلية لكى نقضى على الفقر وتحقيق الرفاهية، وفى المادة التى بعدها وضعنا آلية عكسها.

هذه تنمية مثلما قال فضيلة المفتى، التنمية هى الأساس فى المادة ٢٣، وتحديد النسل هو الأساس فى هذه المادة المستحدثة، فلماذا هذه المادة؟ لماذا النص فى الدستور على تحديد النسل؟

أنا لست معترضاً عليه ولكن لا أرى لزوماً له.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

سيادتك غير معترض عليه.

السيد الدكتور خيرى عبدالدايم:

غير معترض على مبدأ تنظيم النسل، ولكن معترض على وضع مادة بهذا النص تتعارض فى الحقيقة مع المادة التالية لها وهى القضاء على الفقر من خلال التنمية المستدامة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

بالعكس، تعمل للقضاء على الفقر، جزء من القضاء على الفقر، التناسب بين الخريطة فى الخطة أو السياسة التى تتبعها الحكومة، توازن بين الخريطة السكانية وتوزيع السكان والتنمية الاقتصادية.

السيد الدكتور خيرى عبدالدايم:

لو كانت هى التنمية فهى ذكرت فى المادة ٢٣.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

لا، لم تقل بالضبط.

السيد الدكتور خيرى عبدالدايم:

والقضاء على الفقر من خلال التنمية المستدامة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

لا ضرر إطلاقاً من مادة تتعامل مع موضوع الوضع السكانى وهو موضوع مهم جداً، أحد المشاكل الرئيسية مثل البطالة والفقر وغيرهما فإذا كانت مادة مثل هذه مقبولة وصياغتها لائقة جداً ولا تثير...، إلا إذا كل واحد رأى بين حرف وآخر شيطانا.

السيد الدكتور خيرى عبدالدايم:

هى ليس لها معنى غير تحديد النسل، أنا غير معترض، أريد أن أعرف هل لها معنى آخر؟

السيد اللواء مجد الدين بركات:

شكراً سيادة الرئيس.

عندى صياغة قد تحل الموقف، إذا كنت قد سمعت من أكثر الموجودين أنها غير متعلقة بتحديد النسل وفى نفس الوقت لكى تكون صياغة منضبطة.

"تلتزم الدولة بتبنى خطة وطنية تراعى، تنمية الموارد الاقتصادية بما يتناسب مع الزيادة السكانية وصولاً بالمجتمع للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية".

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

جيدة جداً، وتأخذ فى الاعتبار مخاوف الأخ الدكتور محمد إبراهيم منصور.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

المادة بصياغتها قد تكون طوق نجاة للحكومة من التحلل من التزامها بمقتضى نصوص الدستور، تقول أنا لست قادرة على عمل هذا التناسب ولذلك كل الالتزامات الواردة من الدستور لا أستطيع أن أوفيها.

فى الحقيقة أقول "تعمل الدولة على تبنى خطة وطنية تأخذ فى اعتبارها الزيادة السكانية والموارد الاقتصادية للوصول بالمجتمع إلى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية."

السيد الأستاذ خالد يوسف:

النص انحرف عن مقصده تماماً، بصراحة ودون مواربة هذا النص كان يعنى تدخل الدولة فى وضع خطة تنظيم الأسرة، لا نريد لفاً أو دوراناً.

تنظيم الأسرة هذا عن طريق أشياء كثيرة جداً، عن طريق إعلان تبنى فكرة (إعلانات تنظيم الأسرة –حسنين ومحمدين) أو تبنى فكرة دعم الطفلين الأولين فى التعليم ثم مثلاً الطفل الثالث لا يدعم، هذه هى تنظيم الأسرة كما تعرفها كل المجتمعات.

وهذه المادة تعنى ذلك، كون أنه لا أحد قال إنها تعنى ذلك، فبدأ النص ينحرف ويأخذ منحى آخر سيؤدى إلى لا شىء، لأن الكلام الذى ذكره سيادة اللواء موجوداً فى مواد قبل وبعد ذلك.

أنا مع تنظيم الأسرة قلباً وقالباً لا مشكلة، ولكن لابد أن نقول الأمور أن هذه تعنى جزءاً لا يتجزأ من هذه المادة أن الدولة تضع خطة لتنظيم الأسرة، فلابد فى المضابط لكى لا يعودوا مرة أخرى ويقولون هذه المادة لو أقرت لا تعنى، أقول إن هذه المادة تعنى وإذا كان أحد يقول إنها لا تعنى يقول لى كيف؟

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أريد توجيه الحديث للأستاذ الدكتور محمد إبراهيم منصور الآن، نحن نتحدث فى خطة سكانية وتنمية اقتصادية ونمنع مشكلة تزايد السكان وهذه مسألة مقطوع بها لأنها إحدى السلبيات فى التنمية الاقتصادية.

إنما من وجهة نظرك أنت أرجو أن تعود مرة أخرى إلى ما أكدناه كثيراً وعلى رأسنا فضيلة المفتى أن الدستور يقرأ فى كليته، عندك مبادىء الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع.

هذه المادة حاكمة تلقى بضوئها وليس ظلها على كل المواد فلا داعى لتفسير أى مادة لما يتبادر إلى ذهنك بأن هناك شيئاً ضد المبادىء، لأن، المبادىء هى المصدر الأساسى للتشريع، عندما نتحدث فى هذا الكلام، الموجود فى مشروع هذه المادة معناه أن المشرع عليه أن يأخذ فى الاعتبار الدستور بكليته ولا داعى لتعطيلنا.

أما موضوع الزيادة السكانية فيجب أن تذكر فى الدستور، نحن عملنا البطالة والفقر...إلخ، لماذا لا تذكر الزيادة السكانية فأنا بعد متحدث أو اثنين سنطرح النص على التصويت.

السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور:

أطلب من سيادتك تأجيل هذه المادة المفاجئة للنقاش وتطرح مرة أخرى وتحتاج إلى نقاش أوسع حتى لا نمرر شيئاً بهذه الطريقة ويحتاج إلى مراجعة.

السيد الدكتور حسام الدين المساح:

فى الحقيقة نحن الآن اتبعنا منهجاً بمفهوم المخالفة ، فقد اتبعنا دائماً منهج ألا ندرس مادة إلا وقد درست فى اللجان النوعية وقتلت بحثاً، فى جميع المواد، فلماذا نتخلى عن هذه القاعدة فى هذه المادة، حيث إننا لم نرها من قبل، ثم ندعى للتصويت عليها فى أقل من ساعة.

علماً بأن هناك مواد قتلت بحثاً، وأنا بصفتى عضواً فى لجنة الخمسين أدعو إلى إرجاء هذه المادة وفقاً لما تم الاتفاق عليه وإعادتها لدراستها دراسة متأنية، خاصة وأنها من نظرى غير منضبطة، التناسب له بعدان أحدهما سلبى والآخر إيجابى.

ما هى معدلات الرفاهة المطلوبة فى هذه المادة؟ هذه المادة ستعطى انطباعات سيئة ونحن لسنا فى حاجة إلى ذلك.

أنا أدعو صراحة إلى تأجيل هذه المادة كما أجلت العديد من المواد السابقة ليس تأجيلاً نهائياً لكن تأجيلاً لتأكيد الدراسة عليها.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

الآن، السيدات والسادة، هناك طلب لتأجيل نظر المادة، سآخذ على هذا تصويتاً، إذا رفضت اللجنة التأجيل سنصوت على نص المادة.

السيدة السفيرة ميرفت تلاوى (المقرر المساعد للجنة الدولة والمقومات الأساسية):

ما اقترحه الأستاذ ضياء رشوان يحل المشكلة، المادة كما هى والتخوف الخاص بالدكتور محمد إبراهيم يأتى بالحفاظ على حق الفرد والأسرة فى نهاية المادة.

لكى يكون واضحاً أن النية ليست هى تنظيم الأسرة مثلما هى مسئولية الدولة أن نجمع بين النمو الاقتصادى والنمو السكانى وإلا سنستمر فى الفقر وهى ليست توزيع الناس....

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

سيادتك مع الإضافة التى ذكرها ضياء رشوان فى آخر المادة.

السيد الدكتور كمال الهلباوى (نائب رئيس اللجنة):

تخوفات الدكتور محمد فى محلها بشأن المؤتمرات السكانية التى عقدت برعاية الأمم المتحدة والمرأة، إنما نص المادة هنا بالتعديل الذى ذكرته ليس هو المخيف، ويجب أن يمر كما هو.

المشكلة يا دكتور محمد ليست فى هذا النص، المشكلة ستكون فى الخطة التى ستوضع، ولذلك هذا لا علاقة له بالنص، لا فيه تشدد ولا فساد ولا خروج عن العقيدة، هذا النص بالتعديل الذى ذكره الأستاذ عمرو موسى، ليس به أى مشكلة، المشكلة ستكون فى الخطة.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

أرى النص الذى اقترحه سيادة اللواء مجدى ربما يكون أكثر انضباطاً وأفضل من اقتراحى فأنا أرجوه قراءته مرة أخرى.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

نحيى هذا التواضع.

السيد اللواء مجد الدين بركات:

الحقيقة النص الآن مع الدكتورة منى فلو أذنت لى أن أقرأه "تلتزم الدولة بتتبنى خطة وطنية تراعى تنمية الموارد الاقتصادية بما يتناسب مع الزيادة السكانية وصولاً بالمجتمع للرفاهة الاقتصادية والاجتماعية."

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

هل تغير موقف الدكتور محمد إبراهيم منصور والدكتور المساح من طلبهما تأجيل النظر؟

السيد الدكتور حسام الدين المساح:

تغير.

السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور:

مادام النص ليس مع تحديد النسل، أوافق عليه.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أضع النص المعدل.

"تلتزم الدولة بتبنى خطة وطنية تراعى تنمية الموارد الاقتصادية بما يتناسب مع الزيادة السكانية للوصول بالمجتمع إلى الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية."

السيدة السفيرة ميرفت تلاوى (المقرر المساعد للجنة الدولة والمقومات الأساسية):

خطأ، لا نوافق عليه، خرجت عن الموضوع، النص لا معنى له.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أضع هذا النص للتصويت.

الموافق على هذا النص يتفضل برفع يده.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

سيادة الرئيس لماذا لا تصوت على النص الذى أقترحه.

السيدة السفيرة ميرفت تلاوى (المقرر المساعد للجنة الدولة والمقومات الأساسية):

سيادة الرئيس، نسحب الاقتراح، الآن مثل عدمه.

هناك دول تطالب شعوبها بزيادة النسل عندما يكون هناك احتياج أو تقلل النسل إذا كان هناك حاجة، تتماشى مع الخطة الاقتصادية.

هذه الخطة الاقتصادية، من ينجب ينجب.

إما أن النص يوضع كما هو بإضافة رشوان، لكن اقتراح اللواء مجدى خطأ.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

التصويت ٢٠ لصالح هذا النص .

(صوت من القاعة لأحد السادة الأعضاء يقول: هذا اقتراح لا معنى له)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

حتى ولو كان الاقتراح ليس له معنى، سيؤخذ عليه التصويت ، وهذا عضو فى اللجنة قدم اقتراحاً والاقتراح موضوع للتصويت ، الذى يتفق معه فليصوت له، والذى يرى أنه لا معنى له ليصوت ضده ، فإذا سقط هذا الاقتراح يكون التصويت على النص الأصلى بعد إضافة الأستاذ ضياء رشوان ، ونحن نصوت على التعديل الأبعد ....

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام) :

أنا لدى اقتراح أريد التصويت عليه ويدرج بالتصويت وهو " تعمل الدولة على تبنى خطة وطنية تأخذ فى اعتبارها الزيادة السكانية والموارد الاقتصادية للوصول بالمجتمع إلى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية."

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

القراءة هى هى نفسها .

(أصوات متداخلة من السادة الأعضاء)

السيد الأستاذ ضياء رشوان :

نقطة إجرائية يا سيادة الرئيس ، التصويت الأقرب أولاً هل نبقى على المادة أم نسحبها؟ وإذا أبقينا عليها نصوت على المقترحات، والسفيرة ميرفت قالت ستسحب المادة ومن حقها سحبها ...

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

لا ، لن نسحب المادة .

السيد الأستاذ ضياء رشوان :

إذن ، التصويت الأولى على التأجيل أو التصويت على المقترحات ، إذا صوتنا بنعم إذن، تطرح المقترحات ولا تؤجل .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

يا سيادة النقيب ، أنا سألت الدكتور حسام فقال إنه ليس مصراً على موضوع التأجيل وسألت الدكتور محمد إبراهيم منصور فلم يعط جواباً مما يعنى أن الحركة أو الطلب الذى قدماه ليس قائماً، الآن التصويت يبدأ بالتعديل الأبعد عن النص القائم، والتعديل الأبعد هو الذى غير الترتيب وأضاف إضافة أخرى ، وسآخذ التصويت على التعديل المقدم من اللواء مجد الدين بركات، الموافق على التعديل المقدم من اللواء مجد الدين بركات يتفضل برفع يده

(٢٠ صوتاً)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

والحضور باللجنة الآن ٤٩ عضواً، والآن أرجو التصويت على النص الأصلى بإضافة الأستاذ ضياء رشوان وهو " تلتزم الدولة بتبنى خطة وطنية تراعى التناسب بين الخريطة السكانية وتنمية الموارد الاقتصادية للوصول بالمجتمع إلى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بما لا يخل بالحقوق الأساسية للأسرة والفرد "

الموافق يتفضل برفع يده ؟

(١٧ صوتاً)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

إذن، التصويت ٢٠ إلى ١٧

السيد الدكتور جابر نصار يريد تصويتاً على تعديله وهو " وتعمل الدولة على تبنى خطة وطنية تأخذ فى اعتبارها الزيادة السكانية والموارد الاقتصادية للوصول بالمجتمع إلى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية"

السيد الأستاذ أحمد الوكيل :

نقطة نظام ، الموضوع الذى قاله مولانا المفتى مهم جداً بأن نعيد توطين السكان والموارد جغرافياً، وفضيلة المفتى قال ذلك .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

ولذلك قلنا الخريطة السكانية .

السيد الأستاذ أحمد الوكيل :

ولذلك لابد أن تكون مرتبطة بها .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

رأى اللجنة الآن ٢٠ لصالح التعديل الذى قدمه اللواء مجد الدين بركات مقابل ١٧ للنص الأصلى مع إقتراح السيد ضياء رشوان، وهنا ٣٧ عضواً قد صوتوا .

السيد الأستاذ محمد عبد العزيز (المقرر المساعد للجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

بذلك نكون أمام نصين والفرق بينهما ٣ أصوات وبما أنه تصويت تأشيرى فنحن نأخذ النصين مع بعضهما البعض ويستمر النقاش إلى أن يحال الأمر مرة أخرى إلى لجنة الخمسين ، ويكون بمثابة مقترح أول ومقترح ثان.

السيد الدكتور محمد محمدين :

سيادة الرئيس ، النص الذى تم التصويت عليه هو موجود فى المادة ٢٣ فأرجو التصويت على حذف هذا النص تماماً لأنه مكرر فى المادة ٢٣ .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

لا ، أعتقد أن الاقتراح السابق على هذا أن نضعهما الاثنين احتياطياً أحدهما أخذ ٢٠ صوتاً والثانى أخذ ١٧ صوتا ونضيف إليهما النص الذى قدمه الدكتور جابر نصار ونحيل المادة إلى مجموعة من اللجنة لدراسة هذا الموضوع .

السيد الدكتور السيد البدوى :

هذا مخالف للقواعد لأن هناك نصوصاً سبقت بفارق ٣ أصوات وبفرق صوت، وبالتالى يكون هذا مخالفاً للقواعد التى نسير عليها فى التصويت التأشيرى، فأستأذن حضرتك لو تريد تصويتاً على شىء ثالث ممكن، لكن ما دمنا صوتنا يكون النص الذى حاز الأكثرية هو الذى يبقى .

السيد الأستاذ محمد سلماوى (المتحدث الرسمى):

هذه المادة بشكلها الحالى لا تضيف أى شىء لا من حيث مواد الدستور ولا من حيث المنطق نفسه، وهل يعقل أن تكون هناك خطة تنمية لا تأخذ فى حسبانها التعداد السكانى ؟ كيف ذلك ؟ وكيف

نعمل مادة بالدستور تدعو أن خطة التنمية تأخذ فى حسبانها ذلك، ومادة دستورية تفرد لهذا، هذا غير منطقى ثم إن النص على مادة لتنمية المجتمع وخلافه منصوص عليها فى المادة التى قبلها مباشرة وبتفصيل أكثر وأنا أدعو إلى سحب هذا الاقتراح بشكله الحالى تماماً .

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

يا سادة ، تذكرونا أنه فى بداية كلامى قلت إن النص المقدم من الدكتور طلعت والسفيرة ميرفت نص محتواه وغاياته مضمونة فى نص المادة ٢٣، ونستطيع بتفسير المادة ٢٣ أن نصل إلى ما نريد الوصول إليه، وبالتالى لم تكن هناك حاجة إلى أن نطرحه للتصويت.

الأمر الآخر ، التصويت على المقترح المعدل وأعتقد أن اللواء بركات ذوب المحلول بالماء فأصبح المحلول غير موجود، وبالتالى أعاد تفسير الماء بالماء، ووجود النصين الآن لا لزوم لهما، وأطلب الآن التصويت على استبعاد النصين .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

يا سيادة النقيب يا أيها السادة تم التصويت فعلاً نسبة ٢٠ إلى ١٧ ، فضرورى أقر أن المادة التى تم التصويت عليها بـــ ٢٠ صوتاً هى المادة التى تعتمدها اللجنة، ولكن دفع آخر بأن الفرق بسيط وهناك بعض التخوفات وبعض التحفظات، فلكى يسير العمل ونكون جميعاً متفقين على أن هناك موضوعات ذات حساسية بعينها يمكن أن نعطيها بعض الاهتمام حتى لو كان هذا على حساب قواعد الإجراءات ، هذا النص يبقى بـــ ٢٠ صوتاً والنص الأصلى بعد إضافة الأستاذ ضياء رشوان يبقى بـــ ١٧ صوتاً والنص الثالث قدمه الدكتور جابر يرى عدد من الأعضاء منهم الدكتور مجدى يعقوب أنه يجب أن يوضع على مائدة الاعتبار والرابع النص الحالى.

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

أريد توضيح وجهة نظرى، سيادتك الآن تستبعد اقتراحاً لم يتم التصويت عليه، ونضيف اقتراحاً تم إسقاطه بالتصويت عليه، كيف ذلك؟ .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

ما هو الاقتراح الذى تم إسقاطه؟ .

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

... الاقتراح الأصلى تم إسقاطه بـــ ١٧ صوتاً مقابل ٢٠ صوتاً ونحن فى النهاية نقول حدث تصويت وفيه ٢٠ مقابل ١٧، وكما قال الدكتور السيد البدوى القاعدة أن نستبعد الأقل تصويتاً ، وهناك وجهة نظر تقول إنه قد لا يكون من الملائم بقائها أصلاً فى تنظيم الدستور بشكل متكامل لأنها لا تقدم إضافة، وبالتالى فكرة الاستبعاد فكرة واردة وموجودة فى ذهن الخمسين، ولماذا نستبعدها؟ .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

ما تريده يا أستاذ سامح أن نصوت على تعديلك الذى قدمته؟

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

تعديلى هو سحب الاثنين لأننا لا نحتاج إلى نص .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

فالقرار تم اعتماده بـــ ٢٠ صوتاً ، إذن يبقى هذا النص على ما هو عليه، وفى القراءة الثانية يتم تعديله بالإضافة إليه أو غير ذلك.

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

لنأخذ التصويت على الحذف ربما أغلب الخمسين يوافقون على الحذف.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

أنا اقتراحى مقدم قبل التصويت يا سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

لا، لا . أنا آسف نحن أخذنا التصويت و٢٠ عضواً صوتوا له وسيبقى هو.

السيد الأستاذ خالد يوسف :

يا سيادة الرئيس لو عملت تصويتاً على الحذف ستجد أكثر من ٣٠ عضواً يوافقون على الحذف، لأن إرادة اللجنة قد وضحت، وطالما أن النص الأول اختفى معناه بالتعديل الثانى، إذن ليس له لزوم (وجرب) إحساس الفنان مرة يا سيادة الرئيس!! واطرح الأمر للتصويت وسترى أن أكثر من ٣٠ عضوا سيوافقون على الحذف، لأن النص أصبح بعد التعديل لا لزوم له، وبذلك ننتهى من الأمر .

السيد الدكتور محمد أبو الغار :

هذا النص بمعناه الحقيقى مهم جداً لمستقبل مصر، وفى منتهى الخطورة والأهمية ، ألا ترون كم عدد الناس الذين يسيرون فى الشوارع ؟ وحالة التكدس ومشاكل الأكل وخلافه ، فليس من المعقول أن نلغى النص، لنؤجله إلى المرة القادمة مادام التصويت كذلك إنما نلغيه للأبد لا يجوز .

السيد الدكتور صفوت البياضى :

سيادة الرئيس ، أنا كنت قد أخذت قراراً بألا أشارك فى التصويت فى أى شىء لأنه لا يعطى الإنسان حق رفع اليد كباقى الأعضاء، ولكن وجهة نظرى أمرين ، الرئيس يصوت فقط عندما يكون هناك تعادل، وهنا يبدأ الرئيس برفع يده للموافقة على رأى، فنحن نتأثر بالرئيس ولا يجوز أن يرفع الرئيس صوته بالموافقة قبل الأعضاء، لكن عند التعادل يرجح الرئيس الكفة التى بها الرئيس وعندما يكون العدد ٢٠ ، ٢٠ إذن، يرفع الرئيس يده، إذن، من بيده الترجيح هو شخص الرئيس ، الأمر الثانى صاحبة الاقتراح هى صاحبة الحق فى سحبه إذا أرادت لأنها هى التى قدمت الاقتراح إذا أرادت صاحبة الاقتراح الدكتورة ميرفت سحب الاقتراح فهذا من حقها، لأننا نصوت على اقتراح لعضو، وصاحب الاقتراح هو الذى من حقه أن يسحبه، وشكراً.

السيد الدكتور عبدالله النجار :

استسمح السادة أعضاء اللجنة أن أبدى فهمى الخاص للنص من منطلق دستورى، أولاً ، هذا النص يفرض على الدولة واجباً أن تضع فى حسبانها وهى تضع الخطة القومية حساب الأجيال القادمة، ولا يكون كل همها أن تعمل الخطة للعدد الآنى من السكان، ومن حق الأجيال القادمة وهذا مبدأ دينى

قبل أن يكون مبدأ قانونياً أو دستورياً أن تتحسب الدولة لمن يأتون من الأجيال القادمة حتى لا يكون هؤلاء القادمون عالة على المجتمع وحتى لا ينحرفون عن الطريق المستقيم، أرى أن المادة لا ينظر إليها من ناحية تنظيم النسل أو زيادة كذا .. أو كذا ..، هذه الأمور لا يجوز فيها التفسيرات الخاصة ولا يجوز أن تكون طريقا من طرق صناعة النص بل يجب أن أنظر إلى المصلحة العليا لهذا المجتمع، وحين أنظر إلى المجتمع لا أنظر إلى الحاضرين وإنما أنظر إلى الأجيال القادمة حتى لا أهدم الحاضر بأجيال قد تأتى ولا تجد من خطة الدولة نصيباً فى رعايتها، ولذا أناشد الإخوة أن يضعوا فى حسبانهم هذا الأمر ، فهذا التزام على الدولة تلتزم الدولة بألا ترعانى أنا وترعى الأجيال الموجودة فقط، فيجب أن تتحسب للأجيال القادمة، فموضوع زيادة النسل أو عدم زيادة النسل ليست مأخوذة فى الاعتبار فسيدنا عمر بن الخطاب حينما أرادوا أن يوزعوا الأراضى قال لهم لا، فمن حق الأجيال القادمة أن تجد فى موارد الدولة ما يقيم أودها ويرفع قيمتها، فلدينا أطفال الشوارع، من أين أتوا ؟ لأنهم لم يكونوا فى حسبان الدولة فى الأيام الماضية، وحين أضع نصاً يلزم الدولة بأن تأخذ فى الاعتبار الأجيال القادمة فأنا لا أتصور أن يعارض هذا النص سواء كان النص الذى قدمته السيدة السفيرة أو التعديلات التى أتت، لأننى أنظر إليه من ناحية واجب الدولة وليست تلك التفسيرات المختلفة وهى الزيادة السكانية أو عدم الزيادة السكانية، وشكراً.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (نائب رئيس اللجنة) :

هذا أمر مهم جداً جداً، ولا يمكن أن نفوته بأن هناك تعداداً للسكان عال جداً وكلما ذكره الدستور للناس ليذكروه وهم يأخذون القرارات الخاصة بهم، ماذا تريدون أن تفعلوا؟ إنما كوننا نلغى المادة فهذا أمر غير جيد فلو ممكن أننا نصوت مرة أخرى على المادة لو سمحت سيادتك .

السيد الدكتور طلعت عبد القوى :

أريد أن أقول إن القضية كبيرة وقد يكون حدث استعجال بعض الشىء، فمثلما قال الأخ الدكتور حسام بأن الموضوع لم ينظر فى اللجان النوعية فبعض الناس فؤجئت بهذا الموضوع ويوجد كثير من الزملاء لديهم خلفية بالقضية ويوجد البعض ليست لديه الدراسات أو الخلفية عن هذه القضية لأنها قد تكون قضية فنية فى بُعدها، وفيها بعض التخوفات، ومن ثم أرى أننا لا يجب أن نحسم القضايا بـــ١٣،

١٤ ، ١٥، لا، لن نكون بهذا الشكل فى هذه اللجنة أبداً، إما أن نكون جميعاً مقتنعين وبشكل كبير أو إذا كنا غير مقتنعين ينتهى الأمر لأننا ليست لنا مصلحة فى شىء، فأرجو من سيادتك الموضوع ليس آنيا أن ينتهى الآن، من الممكن تشكيل مجموعة صغيرة من أهل العلم وأهل الخبرة والفكر ورجال الدين ومن الأطباء وخلافه لدراسة الوضع فى هذه القضية ويعرضون الرأى والرأى الآخر، وأعتقد إذا تبلورت الفكرة ووضعت بشكل صحيح يكون الأمر أفضل، لأننا لا نريد نظام الغلبة ونظام ١٥ ، ١٤، فأنا لا أحب هذا النظام نهائياً، وأتمنى ألا أكون فى مجلس يكون فيه هذا ، وأعتقد أن المعلومة لو وصلت كاملة سيكون هناك توافق وبشكل كبير جداً، لتكون هناك لجنة مصغرة وتضم فضيلة المفتى والدكتور محمد إبراهيم منصور والدكتور أبو الغار وأنا ممكن أكون معهم وسيادة السفيرة والدكتور عبدالله النجار كذلك لأنه قال كلاماً محترماً جداً، ونجلس ونتحدث ونذكر الأبعاد فأنا عندى دراسات وأرقام فى هذه القضية وأنا رجل ليس لى أى مصالح وسوف أقول علانية فيه كذا .. وكذا ...، والذى لديه معلومة يعرضها ورأى الدين سواء مسيحى أو إسلامى وكذلك رأى الفكر ويكون الأنبا بولا معنا أو الدكتور البياضى لكى نستطيع عمل شىء جيد، وهذه قضية محورية والتعامل معها بالشكل الذى نتعامل به الآن وسيادة اللواء عرض مادة محترمة وكان يفض مشكلة إنما هى لم تحل المشكلة ولم تضف شيئاً مع احترامى وتقديرى وحبى الشديد له ، فإما المادة تخرج بشكل محترم وتليق بهذه اللجنة ، إنما أن نضع حشواً فى الدستور لن يقبل أحد حشواً فى الدستور، ويمكن أن تبدأ اللجنة المصغرة وتنتهى فى وقت قصير .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

موضوع الاقتراح أن مادة بشأن هذا الموضوع من الأهمية بمكان أن يكون لها مادة فى الدستور، وما يجب أن نتفق عليه، ممكن أن تكون هناك مجموعة تأخذ فى اعتبارها النصوص المطروحة وأيضاً التصويت التأشيرى الذى حدث فى هذا الشأن، واتفقنا أساساً على أن هناك مادة فى هذا الشأن، والمجموعة التى اقترحها الدكتور طلعت عبد القوى أو غيرها تستطيع أن تبحثها وتعود لنا بعد ساعة .

المادة الأخرى هى المادة ٢٣ وأتفق فيها على نص أطلب من الأستاذ محمد عبد العزيز قراءتها.

السيد الأستاذ محمد عبد العزيز (المقرر المساعد للجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

المادة ٢٣ :

" يهدف النظام الاقتصادى إلى تحقيق الرخاء فى البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقى للاقتصاد القومى ورفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة والقضاء على الفقر.

ويلتزم النظام الاقتصادى بمعايير الشفافية والحوكمة ودعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار والنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً، ومنع الممارسات الاحتكارية مع مراعاة الاتزان المالى والتجارى والنظام الضريبى العادل وضبط آليات السوق وكفالة الأنواع المختلفة للملكية والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة بما يحفظ حقوق العاملين ويحمى المستهلك .

ويلتزم النظام الاقتصادى اجتماعياً بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات بما يضمن الحياة الكريمة وبحد أقصى فى أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر . "

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

هل هناك اعتراض على هذا؟

لا يوجد اعتراض.

إذن، يكون هناك اتفاق وتوافق وتعتمد المادة ٢٣ كما تليت الآن.

السيد الأستاذ عمرو صلاح (المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

لدى سؤال سيادة الرئيس ، ويتعلق بالنقطة الاخيرة "وبحد أقصى فى أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر" ، هل لو الدولة قررت غداً عمل مشروع ما وتخصصاته يقوم بها مصريون فى الخارج يتقاضون مقابلها أموالاً طائلة فهل سيحد ذلك من قدرة الدولة على أنها تتبنى مشاريع ، فهذا أمر هام إما أن نكمل المادة وأن الحد الأقصى يكون بما ينظمه القانون بحيث إن القانون يستطيع أن يحدد استثناءات وفى

تخصصات معينة لو أردنا عمل برنامج نووى مثلاً والمصرى الذى يستطيع عمل ذلك فى أمريكا يتقاضى ٢ مليون دولار فأتى به هنا وأقول له الحد الأقصى ٣٠ ألف جنيه .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

المقصود هنا الدولة وأجهزة الدولة .

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

الالتزام الدستورى هنا على أجهزة الدولة فقط والدولاب الإدراى للدولة إنما المشروعات الاقتصادية والبنوك وغيرها لا يسرى عليها هذا النص .

نيافة الأنبا أنطونيوس عزيز مينا:

آخر جملة لو كانت "وبحد أقصى لأجور العاملين فى أجهزة الدولة" تستقيم عربياً والمعنى يكون أفضل .

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

هناك أناس يعملون فى الأجهزة الحكومية ولا ينطبق عليهم وصف العاملين، ولو قلت فى أجهزة الدولة سيدخل فيها الخبراء والمستشارون وما شابه ذلك ، إنما لو قلت العاملين ، فالعاملون قانوناً هم فئة الموظفون فحينما أقول جامعة القاهرة مثلاً فجميع الذين فيها سواء خبراء أو مستشارون أو ما شابه ذلك، وبذلك النص يبتلع المسألة .

السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور :

حسب التفسير الذى ذكره الدكتور جابر إذن، الحد الأقصى لم يفعل شيئاً ولن يؤتى ثمرته وكأنك لم تضعه فى الدستور، فالحد الأقصى أولاً ، هل هو للأجور أم للدخول؟ .

ثانياً : الاستثناء بهذه الطريقة كاستثناء المستشارين والخبراء .

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

أنا أطلب عدم الاستثناء .

السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور :

أكمل، سيادتك قلت ابتداءً حداً أقصى للدخول والأجور من أجل أن يشمل كل ما يصل إلى ذلك المستشار أو الخبير .

ثانياً ، عندما نحتاج إلى استثناء ولا يكون هذا الاستثناء إلا بقانون وبذلك ينتهى الأمر ، إنما تطلق كذلك لمن يعمل بأجر إذن سنقف عند الأمر الذى تقاضاه ، أما المستشار فسيأخذ أرقاماً هائلة والخبراء كذلك أو حلوا لنا هذه المشكلة ربما أننى لا أفهمها .

السيد الأستاذ خالد يوسف :

لدى اقتراح محدد ، "وبحد أقصى فى أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر ولا يستثنى من ذلك إلا بقانون" ، فلو أن هناك برنامجاً نووياً مثلما قال عمرو ويريد أن يأتى بخبراء يجب عمل قانون ويقدم إلى مجلس الشعب ومعه مسوغات لماذا سأعطى لهذا الرجل ١٠٠ ألف جنيه لأنه سيأتى من هيئة الطاقة الذرية مثلاً وأقنع مجلس الشعب بأن يستثنى هذا على سبيل الخصوص وفق خطة مقدمة لمجلس الشعب وبالتالى يستطيع أن يستثنيه ، وإنما أنا مع "وبحد أقصى فى أجهزة الدولة" لكى تشمل المستشارين وخلافهم، "ولا يستثنى من ذلك إلا بقانون."

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

أولاً ، توجد مشكلتان حسب النقاش ، الأولى تحديد الأجر، والثانية الهيئات أو الشركات أو المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الخاص لا تدخل فى هذا النطاق ، إذن، الآن لو قلت لا يستثنى ذلك إلا بقانون، ففى الحقيقة تصدر قوانين باستثناءات تميع فكرة الحد الأقصى للأجر فيكون القانون صادراً من مجلس الشعب، قانون صادر لمجلس الشعب، قانون صادر لرئاسة الجمهورية، قانون صادر لوزارة الاستثمار، وقانون صادر للبورصة وهكذا... ولذلك الآن فكرة النص الذى لا يعطى للمشرع سلطة فى أن يخضع لتأثيرات الحكومة أو بعض أجنحة الحكومة فى أن تستثنى من الحد الأقصى، أما المشروعات التى تتحدث سيادتك عنها مثل إقامة محطة طاقة نووية أو شركة اقتصادية أو بنك أو ما شابه ذلك فهذه لا تعتبر ضمن دواوين الحكومة لأنه يكون لها شكل مختلف عن الحكومة، المقصود بدواوين الحكومة والذى

يحكمها هذا النص هى الوزارات والهيئات التابعة أو المستقلة عن الحكومة مثل الجامعات والمؤسسات وكل هذا، فلو أننا استثنينا بقانون سوف نكون قد فرغنا الالتزام من مضمونه، سوف تجد فى كل وزارة وفى كل جهة يوجد قانون ينظم الأجر، مفهوم الأجر فى القانون وكل ما يتقاضاه فلا تستطيع أن تقول الدخل لأنه لو مثلاً طبيب أستاذ فى كلية الطب وعنده عيادة خارجية فمجمل دخله من الممكن أن يصل ٢٠٠٠٠٠ ألف جنيه فى الشهر فهذا مجمل الدخل ولا يمكن أن تستطيع تحديده إنما الأجر فى القانون هو كل ما يتقاضاه الموظف من الدولة سواء كان أجراً ثابتاً أو مكافآت أو ما شابه ذلك، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو صلاح (المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

فى قانون العاملين المرتبات إنما فى قانون العمل الخاص الأجر، أنا مع الحد الأقصى ولكن هذا النص على إطلاقه شديد الخطورة والكارثية، يعنى ذلك أنت قد تكون فى احتياج فى بعض الأماكن لكفاءات قد تتقاضى معدلات أكبر، فهذه استثناءات، لكن نحن فى حاجة لوضع مساحة لأنه فى حالة الاحتياج للاستثناءات سوف نستطيع التحرك فى هذا، ويمكن القانون كما قال الأستاذ خالد يوسف وينظمه البرلمان من حيث يوافق أو لا يوافق، ولكن غلق الباب بهذا الشكل سوف نكون فى حالة طرد الكفاءات بشكل كارثى.

السيد الدكتور جابر جاد نصار(المقرر العام):

نحن نتحدث عن دواوين الحكومة وليس عن المشروعات الخاصة، أجهزة الدولة هى دواوين الحكومة وهى الوزارات والبنوك لا تدخل من ضمنها فالبنوك شىء مختلف تماماً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

فى أجهزة الدولة ومع ذلك وجهة النظر التى يتحدث فيها عمرو صلاح هى أنكم تضعوا الدولة فى ركن ضيق جداً لا تستطيع التصرف فيه ومن ثم تعيين أى واحد بأرخص شىء وأرخص سعر لذلك الكل يريد أن يترك مساحة للناس الجيدة التى تشترط لكى تأتى أن يكون لها دخل معين، ونحن نحاول

نفتح ثغرة صغيرة لتمكين الدولة وعدم تكبيل الدولة، فتكبيل الدولة بهذا الشكل فى الحقيقة مضر بالدولة وبالمجتمع وبالشغل وبكل ما نقوم نحن بفعله.

السيد الدكتور خيرى عبدالدايم:

أى ثغرة سوف تتسع بحيث إنها سوف تصبح فيضاناً وهذا موضوع كل الناس تشعر به وأى التفاف حوله سوف يفسر على الفور أنه يفقد النص أى فاعلية ويتحول الشىء إلى لا شىء، والأمثلة التى فيها الناس لازم تأخذ مبالغ أكثر من ٣٥ مرة الحد الأقصى، أمثلة قليلة جداً ويمكن الاستغناء عنها حيث يوجد غيرها فلن تنتهى الدنيا هل من خلقهم لا يخلق غيرهم، هؤلاء هم الذين كانوا يتقاضون مليون و ٢مليون فى الشهر وهم الذين أوصلونا لما نحن فيه وهم بالأخص الذين لا نريدهم، إنما المصرى الوطنى سوف يرضى بالقليل والـ٣٥ مرة مثل الحد الأدنى ليس قليلاً على الإطلاق، أرجوكم أى منفذ سوف يتحول إلى فيضان من الفساد، وشكراً.

السيد الأستاذ أحمد الوكيل:

لى سؤال للدكتور جابر جاد نصار، هناك بعض القطاعات والتى نحتاج فيها نقلا للتكنولوجيا وخاصة فى المجال النووى والطاقة المتجددة، هيئة الطاقة الذرية وهيئة الطاقة النووية تعتبر أجهزة من أجهزة الدولة؟ هذا هو سؤالى.

السيد الدكتور جابر جاد نصار(المقرر العام):

هناك مشكلة فى الأجور فى مصر ليس لدينا كما فى كل دول العالم فكرة تسعير الوظائف أى أنه فى كل دول العالم الآن حتى دول الخليج أستاذ الجامعة يحدد له مرتب مثلاً ١٠٠٠٠ دولار تعمل فى الجامعة طوال اليوم وطوال النهار، ولكن عندنا المسألة مختلفة فى مصر حيث يسمح القانون لكل قيادة إدارية أن تضع لنفسها مكافآت فيترتب على ذلك أن تتضخم المكافآت ونفس الكلام بالنسبة للوزير حيث تجد أن مرتبه يصل إلى ٤٨٠٠جنيه وكل وزير يدخل له مثلاً من ١٠٠ إلى ١٥٠ ألف جنيه، ولنا قصة واقعية للشيخ أحمد الطيب عندما جاء شيخاً للأزهر وجد أن مرتبه يقترب من الـ١٠٠ ألف جنيه

وعندما سألهم من أين هذا المرتب قالوا له قرارات شيخ الأزهر، قال لن أتقاضى مليما بقرار شيخ الأزهر فاستمروا فى تصفية المرتب من القرارات والنسب التى أصدرها شيخ الأزهر له حتى وجدوه ٤٨٠٠ جنيه، وحاولنا أن نبحث له عن حل فقال له رئيس الوزراء هل هناك وزير لا يعمل لنفسه مكافآت، ثم بعد ذلك قال الشيخ الطيب لن أتقاضى راتباً نهائياً، أولاً هذا النص ينص على وضع حد أدنى وحد أقصى، والقانون هو الذى سوف ينص ما هو الحد الأدنى وما هو الحد الأقصى، لأن الحد الأدنى الذى أشار إليه الدكتور خيرى أنا وفقاً للقانون الموجود الآن والذى هو ٣٥ مثلا أنا ملتزم وفقاً للقانون أن اخرج كل عام بيانا كم هو الحد الأدنى وكم الحد الأقصى ولأنى أتبع سياسة الشفافية فأى شىء يخرج يوضع على الإنترنت حسبت المبلغ وجدت أن الحد الأقصى لمرتب أستاذ الجامعة ١٢٧ ألف جنيه، هو لا يتقاضى الـ١٢٧ ألف جنيه ولكن هذا ما يتصوره القانون إذن أنا كرئيس جامعة القاهرة مرتبى الذى تعطيه لى الحكومة ١٤ ألف جنيه ولا آخذ أى مليم بعد ذلك، إذن الآن إنما أستطيع بقرارات منى أن أرفع هذا المبلغ عشرات المرات إذن يكون هذا توجيه للمشرع وهو أيضاً الذى سوف يضع الحد الأدنى والحد الأقصى بقانون سوف يقول الحد الأقصى فى هذه المؤسسة أو فى هذه الوزارة كالبترول على سبيل المثال ولكم أن تتخيلوا أن مديونية وزارة البترول يذهب أغلبها على المرتبات والمكافآت، فالذى أريد قوله الآن أنه كى يستثنى بقانون فهذا نسف للنص، فالقانون هو الذى سوف ينص ومن الممكن أن ينص القانون على أن الحد الأدنى هنا كذا والحد الأقصى كذا وفى الجامعة وفى الطاقة النووية الحد الأدنى كذا والحد الأقصى كذا وهكذا، لذلك نحن لسنا فى حاجة أن نقول "ولا يستثنى منه إلا بقانون" لأن هذا الاستثناء يعنى أننى فى ذات الوزارة أستطيع أن استثنى شخصاً ما إذن، هنا يكون الاستثناء قد تخصص ففى كل الأحيان المشرع هو الذى سوف يضع وليس الدستور فالقانون هو الذى سوف يأتى وينص على أنه فى الطاقة النووية الحد الأدنى ١٠٠٠٠ والحد الأقصى ٢٠٠٠٠٠.

السيد الدكتور محمد غنيم:

أولاً، الحد الأدنى يجب أن يكون موحداً، سيادتك يا جابر بك قلت الـ١٢٧٠٠٠ ألف على فرضية أن الحد الأدنى فى الجامعة ليس موحداً وقد بنيته على ما يتقاضاه المعيد أنا أريد أن تبنى على ما

يتقاضاه العامل وهو ١٢٠٠ جنيه ونضربها فى ٣٥ يكون الـ٤٠ ألفا وهذا يكفى جداً، هناك قانون يعرفه الاقتصاديون ورأى هو أن الحد الأدنى موحد فى أجهزة الدولة ولا يعمل كل جهاز حداً أدنى خاصاً به.

النقطة الثانية، هناك قانون اقتصادى ينص على الحد الاقصى للمنفعة، أى لو قلنا جدلاً أن الأستاذ ضياء رشوان أصبح رئيس مؤسسة الأهرام الصحفية وتقاضى ٤٠ ألفا ثم بعد شهر تقاضى ٤٠٠٠٠٠ ألف فهل هذا يعنى أن أداءه سيتحسن ١٠ مرات؟ الإجابة لا، وأنا أدعى أن أداءه سوف يقل، هناك الحد الاقصى للمنفعة فهو الذى أريد قوله وأنا أقترحه وألح عليه حتى لا يكون هناك ثغرات فى هذا القانون، وإذا كنتم بالفعل تحبون العدالة الاجتماعية وليس كلاماً فقط أن الحد الأدنى موحد والحد الأقصى ثابت لا يفوقه وأريد من أحد القانونيين أن يقول إن الأجر يشمل المرتب بالإضافة إلى الحوافز أم هو الأجر فقط، فمن يريد أن يعمل ويتقاضى ٤٠ ألفا أهلاً وسهلاً أما من يرفض ويريد العمل فى قطاع خاص فالقيادات الشابة سوف تجد مكانا للعمل وللمناصب.

السيد الأستاذ محمد عبدالعزيز (المقرر المساعد للجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

أذكر أننى كنت مع أحد قيادات الإخوان والمحبوسين حالياً أثناء إقرار دستور ٢٠١٢ وكانت المناظرة تتحدث عن هذه المادة وكانوا يضعون فى هذه المادة "استثناء بقانون" وكانوا يستخدموا نفس المبررات والتى يستخدمها بعض الأعضاء الموجودين هنا الآن، وكان موقفنا حينها أن هذه المبررات هى محاولة للالتفاف على النص، وعلى فكرة أن الهدف من النص أصلاً هو أنك تأتى عند ميزانية الدولة والتى يتواجد فيها أزمة كبيرة بين الأجور وليس فقط أجور العاملين ولكن كل من يعمل فى الدولة بأجر وأنا أتحدث عن المستشارين والمنتدبين فى الوزارات ويتقاضون مبالغ طائلة وبين الحد الأدنى للأجور الضعيف أصلاً أى هناك مسافة كبيرة، النص لم يحدد نسبة الـ٣٥ أو الـ١٠٠ ضعف فهذا التحديد سوف يتم فى القانون ثم يأتى المشرع ويرى هل الدولة فى حاجة إلى ٣٥ أم ٦٠ أم ١٠٠ على حسب ما يرى القانون، ولكن أى فتح باب باستثناء فى هذا النص ينسف الفكرة نفسها من مضمونها وهو الهدف

من النص فالهدف من النص هو تحقيق تقليل الفوارق بين الحد الأدنى وبين الحد الأقصى أن تكون موجودة، نأتى هنا للخبرات العظيمة التى يمكن أن نعمل معها مشاريع فى الطاقة النووية وغيرها فى هذه الحالة لديك قانون يمكن تعديل الحد الأقصى للأجور من خلال البرلمان يعدلها فى وقتها، فعندما يكون لدينا الكفاءات العظيمة والدولة تقيم مشاريع الطاقة النووية والبلد سوف تطلق القمر الصناعى الجديد من هنا يمكن تعديل قانون الحد الأقصى للأجور ولكن لا تضع استثناء فى الدستور يمكن أن يتم استخدامه بقوانين لأصحاب الوزراء ومستشاريهم وفى النهاية نجد أنفسنا نكرر نفس النص بنفس الاستثناءات التى كانت موجودة من قبل، وشكراً.

السيد الدكتور خيرى عبدالدايم:

أقترح إضافة كلمة "موحد" فيصبح النص "كحد أدنى موحد للأجور والمعاشات"

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

....هى واضحة هنا يا دكتور.

السيد الدكتور خيرى عبدالدايم:

لا لم تكن واضحة.

السيد اللواء على عبدالمولى:

التوفيق بين كل هذه الآراء المحترمة ولذلك نريد أن نقول "الالتزام بالحد الأدنى والأقصى للأجور والمعاشات على النحو الذى ينظمه القانون" يستحيل إعمال هذا النص الدستورى بغير قانون.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

أريد اقتراح يبدو أنه غاب عنا جميعاً شىء مركزى فى هذه الفقرة، أولاً حكومة الدكتور البلاوى عندما تحدثت عن الحد الأدنى للأجور وحسبته مع الحد الأدنى للأجور سنوياً وسوف أعطى مثالا لحضراتكم هناك فرق بين الحد الشهرى وحساب كل ما يتقاضاه العامل سنوياً هناك أرباح وحوافز تأخذها بعض الشركات وبعض المؤسسات وسوف أعطى مثالا للقطاع العام وليس للحكومة شركة

السكر والتقطير المصرية ضمن الشركة القابضة تصل أرباحها السنوية للعاملين إلى ٦٠ شهراً فعند حساب الحد الأدنى سوف يحسب الـ٦٠ شهراً وهى حوافز الأرباح السنوية مجموع على الدخل الشهرى ثم بالقسمة على ١٢ يكون هذا هو الدخل، وبالتالى أنا أريد أن أضيف كى نخرج الفئات العمالية تحديداً وهذا يحدث فى بنوك القطاع العام أيضاً حيث تأخذ فى نهاية العام حوافزها وأرباحها فلو أنت أدخلت الحسبة السنوية أن النص الدستورى الحالى يفتح الباب لها فأنت سوف تظلم العاملين ولن تنفعهم وعليه تضاف كلمة "الحد الأدنى شهرياً" تضاف كلمة "شهرياً" كى تفتح الباب للإضافات السنوية والتى يتقاضاها العاملون فى الدولة فى بعض القطاعات حتى لا تحتسب ضمن الحد الأدنى ويخصم سوف أعطى لسيادتك مثالا، فما فعله الدكتور الببلاوى مؤخراً ممثلاً فى وزارة المالية فى المؤتمر الصحفى قال إن الحد الأدنى سوف يكون كذا حسبة الدخل السنوى ثم يعود ويقسم على ١٢ وعندما يقسم على ١٢ سوف يكون الحد الأدنى الشهرى يقل فلو هو يحصل على ١٢ شهراً حوافز فى العام سوف تضاف على ١٢ شهراً فيتقاضى ٢٤ ويقسمهم على ١٢ وهنا يكون الحد الأدنى الشهرى نصف الحد الأدنى الذى يحصل عليه فكلمة "شهرياً" هنا ضرورية كى نخرج ميزات يحصل عليها العامل خارج الحد الأدنى منها حوافز وأرباح من إنتاجه ولا ندخلها فى أجره، وهذه كذلك تنطبق على الحد الأقصى شهرياً لأن الحد الأقصى شهرياً بالإضافة لهذا لو هناك قيادة تحصل على الـ٦٠ شهراً سنوياً مثلها مثل العاملين بالضبط وهذا حقها السنوى ولكن الشهرى هو ما سوف يترتب عليه ولذلك كلمة "شهرى" سوف تغلق أبواب كثيرة جداً ولذلك أقترح إضافتها فى الأدنى وفى الأقصى، وشكراً.

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

أنا فى الحقيقة أرى أن هناك احتياجا أساسيا أن يحصل إصلاح هيكل الأجور فى أجهزة الدولة أى أن الموظف يجد أساسى مرتبه ٢٠٠ جنيه وفى آخر الشهر مرتبه ١٠٠٠٠ جنيه لأن عنده ٥٠ شهراً أو ١٠ أشهر من الأجر الأساسى يضاف كحوافز أو خلافه ويصبح لا يعرف ما هو أجره الذى يستطيع الاعتماد عليه وما هى الحوافز التى تمثل حوافز عن عمل حقيقى أداه أو مكافأة أو حافز مرتبط بأدائه، هذه القصة

تمثل تشويهاً هيكلياً فى هيكل أجور الدولة، أنا أعتقد أن هذه مسألة فى حاجة لإصلاح، أنا أقولها ولا أعرف إذا كان هذا مكانها الذى تقال فيه أم توضع فى مكان آخر إنما ذلك شىء حقيقى مهم لكل الملايين من المواطنين العاملين فى الدولة وهو يتقاضى كل شهر أجر ولا يعرف أجره الحقيقى ولا يعرف الحافز والحافز أصبح جزءاً من الأجر ولا توجد أى تفرقة بينهما ففكرة إصلاح هيكل الأجور للعاملين فى الدولة فكرة هامة ولكن أنا مع أن يكون هناك حد أدنى يضمن حياة كريمة وليس لدى خبرة بمرتبات الدولة، فأنا لم أعمل فى أى عمل له صلة بالدولة من قبل، ولكن حقيقى لابد أن يكون مع الإصلاح حد أدنى يضمن حياة كريمة وحد أقصى للأجور فى الحكومة لا يقبل الاستثناء بحيث لا يكون هذا منفذاً للفساد ولكن نكون قد أعطينا للناس هذه حقها فى إطار أن لديه أجراً عادلاً محدداً حقيقيا وليس ٢٠٠ إضافة إلى ٢٠٠x٥ كما يحدث الآن والواجب أن يكون هناك حد أدنى لحياة كريمة وحد أقصى فى أجهزة الحكومة يحترم.

ونقطة أخرى، أنا أقول إن الحد الأقصى لا يمكن إذا كان فى مركز بحوث قومى سواء الهيئة العامة لتوليد القوى النووية والمحطات النووية الناس العاملون فيها بداية التعيين واحد متخصص حاصل على دكتوراه فى الطاقة النووية فليس من المعقول يكون أول تعيين فى الدرجة السادسة لديهم مثل أى جهاز حكومى آخر لأنه ما يطبق لديهم كادر خاص مثلاً ٥٠٠٠ جنيه كيف أقول له لا أنت لا تستطيع الحصول إلا على ١٢٠٠ جنيه مراعاة لتكافؤ الفرص، ما أريد قوله أنه إذا كانت هيئة الطاقة النووية تحدد أول تعيين للكادر الخاص بها ٥٠٠٠ جنيه مثلا، وهذا لا يحدث بالطبع، وإذا لم يكن الحد الأدنى للكادر مضروبا فى المضاعف فإن الحاصل على الدكتوراه فى الطاقة النووية لن يأتى لأنه سوف يشعر أنه سوف يتعين بـــ٥٠٠٠ جنيه ولن يحصل بعد تدرج الزيادة على أكثر من ١٥٠٠٠ جنيه إذن، عندما يصل لحد معين سوف يترك العمل، مختصر القول فى هذا الموضوع أقترح وجود مبدأ الحد الأدنى والحد الأقصى وأن ينظم القانون هذا، وهذا القانون لن يصدر من ليبيا ولا من استراليا ولكن سوف يصدر من البرلمان المصرى المنتخب والذى سوف يراعى هذه الاعتبارات إنما لا نستطيع أن نحدد فى الدستور إن الحد الأدنى كذا وحده الأقصى كذا.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

هناك تعديل كان اقترحه الدكتور خيرى عبدالدايم "أن الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى وأقصى للأجور والمعاشات فى أجهزة الدولة" وتوقف هنا أما التفاصيل فتأتى فى القانون فهل هناك اعتراض على هذا حد أدنى وأقصى فى أجهزة الدولة؟

السيد الدكتور خيرى عبدالدايم:

حد أدنى للأجور والمعاشات بما يضمن الحياة الكريمة حتى لا يحدث ما تقول عليه الأستاذة منى بأن هناك هيئة الحد الأدنى فيها ٥٠٠٠ جنيه وتضرب فى ٣٥ حتى تصل مليون ونصف سنوياً، وأنا لدى سؤال عندما يكون الدكتور جابر نصار وهو على ما هو عليه من العلم ومن الخبرة وهو رئيس جامعة القاهرة ويتقاضى ١٤٠٠٠ جنيه وراض بها فمن يستحق أكثر من هذا؟

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

لا، لا هذا السؤال يا دكتور خيرى يضيق الأمور جداً فالمسألة ليست فيمن يريد أكثر من هذا، فعندما نتحدث عن إنشاء محطات نووية وغيره ونكون فى حاجة إلى علماء مصريين فلابد أن نفتح الباب للعلماء المصريين بحيث لا يأتون مجبرين ويبحثون عن وظائف فى أماكن أخرى فى العالم، لذلك فالصياغة التى قلتها حضرتك وفيها "القانون ينظمها" هى الصياغة السليمة بدون "موحد" أو غيره، الالتزام بالحد الأدنى والأقصى للأجور وكذلك المعاشات فى الحد الأدنى والأقصى للأجور بما يضمن الحياة الكريمة يجوز للدولة وتقننها بالقانون.

السيد الدكتور محمد غنيم:

لماذا يتقاضى من فى المجال النووى أكثر منى، العالم المصرى الحاصل على دكتوراه ويعين فى الطاقة النووية لن يعين على الحد الأدنى يا دكتورة ولكن يعين على أضعاف الحد الأدنى.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

يا دكتور غنيم أنت تتحدث عن العالم المبتدئ ولكن هناك علماء كبار إن كنت تريدهم فى العمل.

السيد الدكتور محمد غنيم:

موجودون فى مدينة زويل ويتقاضون ٣٠٠٠٠ جنيه.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

هذه إحدى المعلومات، ولكن هناك معلومات أخرى غير ذلك، وناس سوف تطلب غير ذلك ونحن لا نقول غير ذلك، ولكن نقول إن الصياغة الذى قالها الدكتور خيرى بحيث يكون هناك حد أدنى وأقصى للأجور بما يضمن الحياة الكريمة.

السيد الأستاذ محمد عبدالعزيز (المقرر المساعد للجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

النص الموجود كما هو ويمكن أن نضيف عليه " والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات بما يضمن الحياة الكريمة وبحد أقصى فى أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر وفقاً للقانون" أى أنه نفس النص ويضاف إليه "وفقاً للقانون" وبهذا يكون قد تم حل المشكلة ويكون النص على مجمله هو "ويلتزم النظام الاقتصادى اجتماعياً بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات بما يضمن الحياة الكريمة وبحد أقصى فى أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر وفقاً للقانون"

السيد الدكتور محمد غنيم:

لابد من إضافة "إعادة هيكلة الأجور فى الدولة"

السيد الأستاذ محمد عبدالعزيز (المقرر المساعد للجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

هى واضحة فالحد الأدنى والحد الأقصى تعنى إعادة هيكلة وفقاً للقانون.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

المفهوم الذى يتحدث فيه الدكتور غنيم هو موضوع آخر ولماذا لا نضع إعادة هيكلة الأجور.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

أنا أنضم للدكتور غنيم وأقترح بعمل نص انتقالى يدشن التزام الدولة فى خلال مدة ١٠ سنوات بتسعير الوظائف كما هو موجود فى كل دول العالم كلها يقولون هذه الوظيفة تساوى كذا.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

المادة كما قرأها الأستاذ محمد عبدالعزيز طبعاً ثم بعد ذلك اقتراح الدكتور كما فعلنا فى الصباح أنه هناك نص فى الأحكام الانتقالية ويمكن أن يطرح الدكتور بالاستقلال عن هذا النص الذى يعتبر أنه أعتمد والآن نعود إلى المواد الخاصة بالتعليم ويقرأها الدكتور جابر جاد نصار، المقرر العام كما تابعتم.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

حضر اجتماع اللجنة التى شكلت الدكتور محمد غنيم، والدكتور محمد أبو الغار، والدكتور مجدى يعقوب، والدكتور طلعت عبدالقوى، والدكتور عبدالجليل مصطفى، والدكتور كمال الهلباوى، والدكتور محمد محمدين، واتفقوا جميعاً بالإجماع على هذه النصوص.

السيد الدكتور طلعت عبدالقوى:

أنا لم أكن حاضراً.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

إذن، لم يحضر الدكتور طلعت عبدالقوى، والمادة (١٨) النص "التعليم حق لجميع المواطنين هدفه بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية وترسيخ القيم الحضارية والروحية وتأصيل التفكير العلمى، وهو مجانى فى مؤسسات الدولة وهناك اقتراح فى "مدارس الدولة ومعاهدها" باعتبار أن هذا هو التعليم الإلزامى لأنه لا يوجد شىء فى نظام القانون المصرى اسمه "المؤسسات العامة" "وتلتزم الدولة بتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتم نقل الفقرة الأخيرة إلى المادة المستحدثة التى بعد ذلك، التعليم إلزامى حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المؤسسات –أى المدارس والمعاهد– بالسياسات التعليمية لها"

الفقرة المستحدثة الأخرى كما هى:

"جميع المدارس بالسياسات التعليمية" لها سوف أقولها مرة أخرى "التعليم الزامى حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها (فقرة جديدة) وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد خاصة أو عامة بالسياسات التعليمية"

السيد الدكتور محمد غنيم:

أطلب إضافة "الخاصة والعامة".

السيد الأستاذ خالد يوسف:

أطلب إضافة "الخاصة والعامة".

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

أنتم تريدون إضافة "الخاصة والعامة" فليكن ذلك ويمكن إضافة "الأهلية" إذا أردتم ذلك.

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

هناك النص الخاص بالموهوبين وأصحاب القدرات الخاصة لم يتم ذكره.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

لم نضع شيئاً يخص ذلك، ولم يرد لنا مقترح يخص هذا.

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

هناك مقترح بذلك وتم توزيعه أيضاً.

السيد الدكتور محمد غنيم:

لا يزال هناك سطر فى المادة لم يقرأ بعد.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

المادة المستحدثة:

"التعليم إلزامى حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها.

وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى لا تقل عن ٤% من الناتج القومى الإجمالى له."

المادة الثانية المستحدثة:

"تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفنى والتقنى والتدريب المهنى وتطويرهما والتوسع فى أنواعهما كافة وفقاً لمعايير الجودة العالمية وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل" كما هى.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

المادة السابقة بها تعديل بسيط وهى ضرورة استبدال "تأصيل التفكير العلمى" لأنه ليس ما يسمى بذلك لتصبح "تأصيل المنهج العلمى فى التفكير" وهذا بالمادة (١٨) وهذا هو الأصح.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

يا أستاذ خالد نقرأ أولاً وإذا كانت هناك إضافة فلتكن فى النهاية.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

المادة (١٩)

تلتزم الدولة باستقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية وتكفل تطوير التعليم الجامعى ومجانيته فى جامعات الدولة ومعاهدها طبقاً لمعايير الجودة العالمية ووفقاً لما ينظمه القانون.

وتخصص نسبة من الإنفاق الحكومى له لا تقل عن ٢٪ من الناتج القومى الإجمالى، وتعمل الدولة على تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية التى لا تستهدف الربح.

وتلتزم الدولة بضمان جودة التعليم فى الجامعات الخاصة والأهلية وإلتزامها بمعايير الجودة العالمية وإعداد كوادرها التعليمية والبحثية وتخصيص نسبة كافية من أرباحها لتطوير العملية التعليمية والبحثية."

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

بدلاً من كلمة "البحثية" تكون "وتشجيع البحث العلمى".

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

البحثية تتساوى مع البحث العلمى.

"مادة مستحدثة:

البحث العلمى وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، واقتصاد المعرفة مقوم أساسى للتنمية والتقدم، وتضمن الدولة حرية البحث العلمى وتشجيع مؤسساته وترعى الدولة الباحثين مهنياً وأدبياً ومادياً، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومى لا تقل عن ١٪ من الناتج القومى الإجمالى، وتلتزم الدولة بتوفير الآليات الضرورية لضمان المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والأهلى والمصريين بالخارج فى نهضة البحث العلمى"وترفع الفقرة الأخيرة لأن ليس لها معنى مختلف "وتشجع مشاركة العلماء والباحثين المصريين بالخارج".

مادة مستحدثة:

"المعلمون وأعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم ، هم الركيزة الأساسية فى نجاح التعليم ورفع مستواه، وتلتزم الدولة بتنمية كفاءاتهم العلمية ومهاراتهم المهنية ورعاية حقوقهم المادية والأدبية بما يضمن جودة عملهم."

كما هى.

(صوت من القاعة : حرية البحث العلمى منصوص عليها فى باب الحقوق والحريات)

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

ما نحن بصدده مقومات البحث العلمى وليست حرية البحث العلمى، فهذه حرية فرد وهذه حريات مؤسسية.

السيد الدكتور عبد الجليل مصطفى (مقرر لجنة الصياغة):

هناك إيضاح بسيط بالنسبة لما نتصوره من تكرار فى المادة التى تتحدث عن البحث العلمى فى الحقوق والحريات ومادة البحث العلمى فى المقومات الأساسية.

فى باب الحريات الحديث كان يؤُصّل لمسألة أساسية وهى حرية البحث العلمى وتشجيع الباحثين، لكن هنا يتحدث عن مقومات البحث العلمى ماذا نفعل له؟ وماذا نعطيه؟ وكيف يعمل؟ فالمادتان يكملان بعضهما البعض وأرجو أن نبقى عليها كما هى.

السيد اللواء مجد الدين بركات:

كان ضمن اقتراحى "بما يضمن جودة عملهم" يتم نقلها بعد "مهاراتهم المهنية" حتى لا يتم الربط بين جودة العمل وبين الحقوق المادية والأدبية.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

كان هذا فى الصباح، على أن يكون التعديل فى السطر الثانى "تلتزم الدولة بتنمية كفاءاتهم العلمية ومهاراتهم المهنية بما يضمن جودة عملهم."

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

المادة (٢٠):

"اللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ الوطنى بكل مراحله مواد أساسية فى التعليم قبل الجامعى. وتلتزم الجامعات بتدريس فلسفة العلوم (إضافة من الدكتور أبو الغار) ومبادئ حقوق الإنسان (إضافة من الدكتور محمد غنيم) والقيم والأخلاق المهنية للتخصصات العلمية المختلفة"

السيدة الدكتورة هدى الصدة (مقرر لجنة الحقوق والحريات):

المادة (٢٠) مرة أخرى إذا سمحتم لى :

" اللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ الوطنى بكل مراحله مواد أساسية فى التعليم الحكومى والخاص قبل الجامعى" أرجو إضافة كلمة الخاص أيضاً .

السيد الدكتور محمد غنيم:

من الأفضل أن يُنص عليها.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

يمكن إضافة والأهلى أيضاً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

ليس هناك مانع، لكن أليس الأهلى والخاص لهما نفس المعنى؟

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

المادة (٢١):

"تلتزم الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية بين المواطنين فى جميع الأعمار وتلتزم بوضع آليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدنى" والإضافة "وفق خطة زمنية محددة"

السيد الأستاذ محمد سلماوى (المتحدث الرسمى):

الأمية فى العالم لم تعد الأمية الهجائية فقط، ولكن يجب أن ننص على الأمية الهجائية والرقمية، واليابان احتفلت العام الماضى بعدم وجود أمى واحد رقمياً وليس فقط هجائياً، فلابد أن يكون هذا ضمن الخطط المستهدفة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

لدينا ٤٠٪ أمية هجائية، لذا من الضرورى القضاء عليها.

السيد الأستاذ محمد سلماوى (المتحدث الرسمى):

وهو كذلك، لكن يجب إضافة الأمية الرقمية أيضاً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

ليس هناك مانع.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

هناك تعديل حتى لا يتكرر لفظ "خطة" فيصبح النص كالآتى :"تلتزم الدولة بوضع خطة زمنية محددة شاملة للقضاء على الأمية بين المواطنين"

السيدة الدكتورة هدى الصدة (مقررة لجنة الحقوق والحريات):

أقترح أن تكون هذه المادة مادة انتقالية، فالقضاء على الأمية فى مدة محددة أتخيل أنها تكون مادة انتقالية.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

إذا تحددت المدة، لكن حينما نقول فترة زمنية قد تكون ١٠٠ سنة فليس مطلوباً هذا، هذه ليست انتقالية.

السيد الدكتور عمرو الشوبكى (مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

شكراً، لدى استفسار وملاحظة بشأن المادتين (١٨، ١٩) والذى يتعلق بالمجانية فى مؤسسات الدولة فيما يتعلق بالمدارس الحكومية التجريبية وفيما يتعلق بأقسام اللغة الفرنسية والإنجليزية الموجودة بكليات الاقتصاد والعلوم السياسية والحقوق وما إلى ذلك، هنا أعتقد أنه فى التعامل مع هذا الموضوع هناك مدرستان فى العالم إحداهما تعتمد التعليم المدفوع وتوسع فى نظام المنح بحيث لا يكون أحد فقيراً وغير قادر فيحرم من التعليم أو مدرسة أخرى كما هو موجود فى فرنسا وبعض البلاد الأوروبية التى بها التعليم مجانى، أنا أشعر أننا حولنا مجانية التعليم كهدف وليست جودة التعليم، وأنا فى رأيي أن الأساس الانحياز الاجتماعى الحقيقى للفقراء وغير القادرين فى مصر أن يكون التعليم الحكومى تعليماً به جودة وأن المعادلة المستمرة على مدار ٤٠ سنة ويبدو أننا نؤكدها مرة أخرى فى الدستور أن الذين يذهبون للمجانى لا يتعلمون جيداً، وأن سوق العمل لا يستقبلهم، وأن خريجى المدارس الخاصة، والجامعات الأجنبية هم من لهم فرص حقيقية فى الوظائف وما إلى ذلك، وبالتالى أرى أن الانحياز الاجتماعى للفقراء كأمر أولى ليس مجانية التعليم، فكما قلت إن مجانية التعليم وسيلة والأمر الأساسى هو جودة التعليم الحكومى وكيفية أن يكون التعليم الحكومى به جودة حقيقية، وبالتالى إذا كانت الدولة لديها موارد كما فى عدد من البلدان الأوروبية مثل فرنسا، وبالتالى يكون التعليم مجانيا، وإذا لم يكن هناك موارد فعلينا أن نفكر جيداً ليس لجعل التعليم غير مجانى، لكن أنا لا أفهم حتى هذه اللحظة كيف لشخص ميسور الحال يستفيد من مجانية التعليم ويمكن أن يمكث ٣ أو ٤ سنوات فى السنة الدراسية الواحدة.

السيد الدكتور محمد غنيم:

أول خطوة فى جودة التعليم هى الإنفاق عليه، ثم نبحث أوجه الإنفاق، الأمر الثانى ، الرجل الغنى يدخل الجامعة ويتعلم مجاناً فقد حصلنا منه على ضرائب تصاعدية، إن شاء الله.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

أريد أن أطمئن الدكتور عمرو .

أولاً، فى البرامج المميزة فى الجامعات على خلاف ما يظن الكثيرون هى مجانية لأنه حينما أقوم بعمل برنامج فى جامعة للتدريس بالإنجليزي ولشراء كتب من الخارج، من إنجلترا على سبيل المثال، فهذا يتكلف ٦٥٠٠ أو ٧٥٠٠ جنيه، فهذا فى حقيقته رسم مقابل خدمة فهو مجانى، إنما مجانية لا يستطيع أحد المساس بها ولا يستطيع سواء اجتماعياً، والكلام الذى تقوله سيادتك له وجاهته وكلنا نشعر به، إنما الالتزام الاجتماعى على الدولة، فأنا لكى أقوم بعمل تعليم غير مجانى يصبح على الدولة أن تدفع أجوراً للناس عادلة تستطيع أن تنفق على المدارس.

السيد الدكتور عمرو الشوبكى (مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

أنا أتحدث عن التعليم المجانى للقادرين.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

النص الموجود الآن فى المادة (١٩) يوازن بين كل هذه الاعتبارات، فقد رفع نسبة الإنفاق وهذا جيد وليس على الحكومة سوى الالتزام بهذا الأمر، وما لا يعلمه الناس أن الحكومة تحصل على ٢٠% من موارد الجامعات أى تعطيها التمويل بالعجز، فالحكومة الآن لا تدفع لأى جامعة مرتبات الموظفين وأعضاء هيئة التدريس أى أنها تعطى مرتبات الموظفين عشرة شهور، فى أى جامعة من جامعات مصر مجمل الميزانية التى ترد للجامعة عشرة شهور كمرتبات والشهرين المتبقيين تدبرهما الجامعة من مواردها، ثم تأتى وزارة المالية لتحصل على ٢٠٪ من حسابات الجامعة مرة أخرى، ولذلك هذه تعد كارثة، فلو أن الدولة رفعت ٢٪ ستحل هذه المشكلة، إنما فى الصياغة هنا يا دكتور عمرو فقد قلنا فى المادة الخاصة بمن هو قبل الجامعى وحتى الثانوية العامة فالمسألة مطلقة، إنما قلنا هنا "وتكفل تطور التعليم الجامعى ومجانيته" أى أنها هنا ستكفل تطوير التعليم وتطوير المجانية فى جامعات الدولة طبقاً لمعايير الجودة ووفقاً لما ينظمه القانون.

السيد الدكتور عمرو الشوبكى (مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

هذه نسبة قليلة.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

هذا يعنى على سبيل المثال أن لدى طالبا فى الفرقة الرابعة بكلية الحقوق يظل ١٥ سنة فى الفرقة الرابعة نظراً لعدم قدرتى على فصله ولذلك هو يذهب للعمل سفيراً فى الخارجية ويمكث فى الخارج ويعيد قيده ويرسب، والقانون ينص على أنه فى حالة وصوله للفرقة الثالثة لا تستطيع فصله، ويمكث ٢٠ عاماً بالكلية، فالمفروض أن من يرسب ٥ أو ٦ سنوات وقادر على تعليم نفسه فليكفل نفسه.

السيد الدكتور محمد غنيم:

ما يقوله الدكتور عمرو غير سليم، ووفقاً لقدراته لا تصلح فهل كل شخص سيقدم شهادة فقر حتى يتعلم مجاناً، أم ماذا؟

السيد الدكتور عمرو الشوبكى (مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

على العكس يا دكتور ، فأنت غير مُطالب أن تحقق مجانية للقادر فمن يظل فى السنة الواحدة ٤ أو ٥ سنوات وأنت تتحدث عن نسبة ليست بالقليلة يا دكتور، فما يهمنى هو تطوير جودة التعليم.

السيد الدكتور محمد غنيم:

هذا موضوع آخر ، فالذى يرسب ويقضى وقته على القهاوى فهذا أمر آخر.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

نحن لا نتحدث الآن من حيث الأيديولوجية وإنما نتحدث من ناحية عملية.

السيد الأستاذ أحمد عيد:

بغض النظر مع أو ضد، لكن هناك توضيح مهم جداً، فلو قلنا وهو مجانى فى مراحله المختلفة غير قول مجانى فى مؤسسات الدولة، مجانى فى مؤسسات الدولة أى أنه يمنع مؤسسات الدولة من عمل تجارة إنجليزى أو أقسام أو مدارس تجريبية فهذه وجهة نظرى، ولو قلنا مجانى فى مراحله المختلفة نكون بذلك

نحافظ على المجانية ونعطى مساحة من الممكن عمل مدارس تجريبية أو أقسام بتكلفة وهذا فى حالة مراحله، إنما لو قلت فى مؤسسات الدولة من الصعب عمل مدارس تجريبية على الإطلاق، وهذه هى النقطة الأولى.

النقطة الثانية ، فكرة تطوير مجانيته، ما معنى هذا؟ وأنا أرى أنه مصطلح يمكن تأويله بصورة كبيرة، فالفكرة كلها وبغض النظر نحن مع أى شيء وضد ماذا لو أننا نقصد إلغاء التجريبية وإلغاء الأقسام بكلية تجارة إنجليزى فى القاهرة أو الاقتصاد والعلوم السياسية أو الحقوق إنجليزى ونلغيها تماماً نكون بذلك نقصد "مجانى فى مؤسسات الدولة"

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

لى تعديل على الصياغة وفقاً لما قاله الأستاذ أحمد "تلتزم الدولة باستقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية وتعمل على تطوير التعليم الجامعى وتكفل مجانيته فى جامعات الدولة ومعاهدها وفقاً للقانون وطبقاً لمعايير الجودة العالمية"

السيد الدكتور محمد غنيم:

إذا سمحت "تعمل على تطوير التعليم الجامعى وفقاً لمعايير الجودة ووفقاً للقانون" وليس العكس.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

ليس هناك مانع ولتكن كالآتى "تلتزم الدولة باستقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية وتعمل على تطوير التعليم الجامعى طبقاً لمعايير الجودة العالمية وتكفل مجانيته فى جامعات الدولة ومعاهدها وفقاً لما يحدده القانون"

السيد الأستاذ عمرو صلاح (المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

هناك خطأ هنا فى المادة (١٨) تنص على "وهو مجانى فى مؤسسات الدولة فى جميع مراحلها"

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

هذه خاصة بالتعليم الإلزامى.

السيد الأستاذ عمرو صلاح (المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

الطرح الذى طرحه الدكتور عمرو ويقوله أحمد ينطوى على نوع من التعليم يمس قطاعات كبيرة من الطبقة الوسطى وسيادتك بما تقوله سوف تؤدى لنسفه، عندما تقول ليس هناك مدارس تجريبية لأن التعليم مجانى.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

لننتهى من هذا النص ثم نذهب للنص الآخر، لابد من وجود نص للتعليم قبل الجامعى ونص للتعليم الجامعى.

السيد الدكتور عمرو الشوبكى (مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

المقترح يشمل كل المراحل المختلفة.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

نص المادة (١٨) للتعليم قبل الجامعى فالجامعات يجب أن يكون لها نص من أجل الالتزام بالاستقلال، سوف نقوم بالتعديل فى النصف الآخر أيضاً.

"تلتزم الدولة باستقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية وتعمل على تطوير التعليم الجامعى طبقاً لمعايير الجودة العالمية وتكفل مجانيته فى جامعات الدولة ومعاهدها وفقاً لما يحدده القانون"

هذه هى الصياغة التى انتهينا منها ونتفق عليها .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أستأذن اللجنة فى التغيب لمدة ٤٥ دقيقة لاستقبال وفد هام وطلبت من الدكتور مجدى يعقوب أن يرأس اللجنة بعد إذنكم، وسوف نناقش موضوع مجلس الشورى فى الثامنة مساء اليوم.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (نائب رئيس اللجنة):

ليس لدى خبرة كبيرة وسوف أستعين بكم.

(وهنا ترأس السيد الدكتور مجدى يعقوب اجتماع اللجنة)

السيد الدكتور محمد محمدين:

لقد انتهينا من المادة الخاصة بالجامعات، وهذه المادة بذلنا بها مجهوداً وأريد الإبقاء عليها كما هى، وبالنسبة لموضوع تطوير الجامعات ومجانية التعليم بها أيضاً مقصودة لأن المجانية يجب أن يكون بها نوع من المرونة ففى هذا العام اضطررنا لعمل مجانية للمدن الجامعية للطلبة لظروف معينة أما لو فصلتها عن التطوير، فأنا أريد أن يكون هناك تطوير للمجانية من وقت لآخر، فأرجو أن تكون بهذا المنطق، فنحن نلتف حول التعليم وندخل تعليم موازيا وغير مجانى بسبب الدعم ولأن أموال الجامعة لا تكفى، فعندما أقول تطوير المجانية فيمكننى فى فترة معينة أن أقوم بزيادتها ومن الممكن ان أبقى على الطلبة مجاناً ومن الممكن فى أوقات أخرى.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

أرجو أن تختصر يا دكتور محمدين وتقول ما تريده بالضبط.

السيد الدكتور محمد محمدين:

ما أريده أن تظل المادة كما هى وكما قرئت وتم الاتفاق عليها وانتهت منها اللجنة واللجنة الثانية التى تمت اليوم، فأرجو الإبقاء عليها كما هى.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

أرجو الاختصار حتى نتمكن من الانتهاء، إذا أردتم رأيي ما إذا كان هذا جيداً أم لا، فرأيي أن كل المواد جميلة جداً والفارق ضئيل جداً، فهذه ليست طريقة للاتفاق والانتهاء من هذا، فالكلام جيد وقد نعود للخلف فى بعض الأحيان، إذا كان هناك شيء جوهرى يمكن أن نناقشه، وإذا لم يكن هناك فأرجو أن نتقدم إلى الأمام.

السيد الدكتور شوقى علام:

شكراً سيادة الرئيس، أظن فى المادة (١٨) أن اللجنة كانت تقصد أن هذه خاصة بكل التعليم الجامعى وغير الجامعى وبناء على ذلك نقل جملة "تشرف الدولة" إلى المادة المستحدثة التى تليها يشعر أن الإشراف على المدارس فقط وليس على الجامعات، فى حين أننا كنا نقصد فى اللجنة الإشراف حتى على الجامعات، وشكراً.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

أعتقد أن ننتهى من المدارس أولاً ثم نذهب للجامعات لأن هناك مادة تخص المدارس عن المواهب وقد كنا قد وافقنا عليها.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

المادة (١٨)

"وهو مجانى فى مدارس الدولة ومعاهدها وفقاً للقانون"

السيد الدكتور محمد غنيم:

هذا ليس موجوداً.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

هل الاقتراح "وفقاً للقانون" يا عمرو؟

السيد الدكتور محمد غنيم:

.....لم نوافق يا دكتور جابر.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

ما هو اعتراضك على المادة يا دكتور غنيم؟

السيد الدكتور محمد غنيم:

هذا مدخل للاحتيال على مجانية الدولة فى التعليم الأساسى.

السيد الأستاذ عمرو صلاح (المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

"وتكفل الدولة مجانية التعليم فى مراحله المختلفة"، ونحذف بداية "وهو مجانى" وتبقى كالآتى "وتكفل الدولة مجانية التعليم فى مراحله المختلفة"

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

ولا يوجد هنا بأمر القانون للتدخل فى الموضوع وهذا ما قاله الدكتور غنيم.

نيافة الأنبا أنطونيوس عزيز مينا:

فى التعليم الابتدائى، كل من عمل بمرحلة التعليم الابتدائى شعر أن هناك مشكلة فى مناهج التعليم وفى وسائل التعليم.

المناهج تركز مرات على حقبة دون حقبة، وتركز على مبدأ بدون مبدأ، والوسائل تتسبب فى وجود تفرقة وهى التى تزرع الخلاف والفرقة بين الأولاد الصغار يكبرون على مجتمع مشروخ، وأظن إذا لم نعترف بهذا فنحن نخبئ أنفسنا وراء أصابعنا، وأصابعنا لن تحل المشكلة، كان هناك نص موضوع كذا مرة وهناك إصرار شديد على أن هذا النص...

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

أرجو أن نستمع، وأرجو من الأنبا أن يعطينا اقتراحاً بدلاً من أن يعطينا محاضرة.

نيافة الأنبا أنطونيوس عزيز مينا:

الاقتراح إيجابى جداً بقدر الإمكان وأرجو أن نستمع إليه "يراعى أن تتضمن مناهج التعليم القيم العامة والإنسانية التى نصت عليها الأديان السماوية.

كما يراعى ألا تخص المناهج والوسائل التعليمية الاهتمام بعقيدة أو حقبة تاريخية أو أيديولوجية معينة على حساب الأخرى" هذه مادة مستحدثة.

السيد الدكتور مجدى يعقوب(رئيس الجلسة):

رأيي الشخصى هذه المادة طويلة جداً من غير المفترض أن يكون ذلك فى الدستور، الدستور ما هو إلا خط **road map** خارطة الطريق ولا يمكن أن نضع مواد طويلة، نريد كلمات منفردة مثل المحايدة وأكثر من مرة قلنا لا ندخل الأديان فى السياسة ، نريد كلمة واحدة.

نيافة الأنبا أنطونيوس عزيز مينا:

"يجب أن تكون المناهج والوسائل التعليمية محايدة" وشكراً.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

المادة "التعليم حق لجميع المواطنين هدفه بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية وترسيخ القيم الحضارية والروحية وتأصيل التفكير العلمى."

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

التفكير العلمى مهمة جداً وهو نفسه محايد وليس له حدود بمعنى نترك الأطفال يفكرون كما يريدون، وتشجيع التفكير العلمى هو الصح فقط.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

التعليم حق لجميع للمواطنين هدفه بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية وترسيخ القيم الحضارية والروحية وتأصيل التفكير العلمى" فى مادة أخرى مكملة وهى اللغة العربية والتربية والتاريخ الوطنى بكل مراحله.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

التاريخ الوطنى بكل مراحله.. إذا لم نسير على هذا الموضوع لابد أن نقول لماذا لا يسير كذلك، هذه تكفى، لا نريد أن نكرر لأنه شىء غير جميل، بل تؤدى إلى العكس، الشىء مرة واحدة يؤدى إلى نتائج.

السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور:

بسم الله الرحمن الرحيم

بالنسبة للملاحظة الأولى وتأصيل المنهج العلمى للتفكير بدلاً من تأصيل التفكير العلمى.. المنهج العلمى للتفكير هذه مسألة.

مسألة الاقتراح الخاص بالمجانية، هو مجانى فى مؤسسات الدولة فى جميع المراحل.. الإضافة أو التعديل الذى حدث ليس كذلك، وهو مجانى فى مؤسسات الدولة فى جميع التعديل الذى ذكرته سيادتك "وتكفل الدولة مجانية التعليم" المادة١٨ أنا أعلق على هذه فى مراحله المختلفة، المجانية فى مؤسسات الدولة أمر فى كل .. الأضبط "مؤسسات الدولة الصياغة الموجودة فى مؤسسات الدولة" سيادتك ذكرت صياغة منذ قليل تقول غير هذه الصياغة.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

هى موجودة لم نصل فى القراءة إلى هذه، هى موجودة.

السيدة الأستاذة منى ذوالفقار (نائب رئيس اللجنة):

كان هناك اقتراح مقدم من الدكتور مجدى يعقوب وأيضاً قُدم كتابة ووزع علينا يا دكتور جابر، أولادنا الذين لديهم موهبة ذهنية ومثال ذلك الأولاد الذين عندهم ١٢سنة وانتهوا من دراسة الجامعة والنظام لا يسمح بتحديد مسارات خاصة لهم، الولد أخذ البكالوريوس وهو عنده ١٢سنة ويريد أن يستكمل دراسات عليا، كان هناك نص يقول "تلتزم الدولة بتوفير مسارات تعليمية متخصصة ومناسبة لذوى القدرات الذهنية الفائقة أو للموهوبين وذوى القدرات الذهنية الفائقة فى إطار مجانية مدارس الدولة ومعاهدها، لا يخضع لنظام التعليم العام المعمول به ويحدد القانون وسائل ومقاييس اختيارهم وتنمية مواهبهم، "وقد حدث ذلك فما كان إلا من إرسال الناس إلى الخارج، عندما يكون عندى عبقرى أو عبقرية وعندى أطفال موهوبين لابد أن أسمح لهم بالمسارات الخاصة، هذا اقتراح الأستاذ أحمد الوكيل.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

هناك اقتراح خاص بى سوف أذكره لسيادتكم، كان اقتراحاً ووفق عليه بأنه تلتزم الدولة باكتشاف المواهب، بأن تبحث الدولة عن هذه المواهب، الموجودة عند الأفراد وليس الأطفال، المواهب العلمية كما قالت الأستاذة منى، والجسمانية والبدنية، الرياضيين حتى يكون لدينا أبطال، ليس لدينا أبطال، ٩٠ مليون إنسان وليس لدينا أبطال، هؤلاء موجودون فى الريف لابد أن نشجعهم، فى البداية لابد أن نكتشفها وبعد ذلك ننميها والمرحلة الأخيرة المرحلة الفنية، ليس لدينا موسيقيون بدرجة كافية بنسبة ٩٠مليوناً، نقول "تلتزم الدولة باكتشاف وتنمية مواهب الأفراد العلمية والبدنية والفنية لتمكينهم من الإبداع وأيضاً نضيف الأدبية حتى يكون لدينا كذا نجيب محفوظ.

السيد الدكتور محمد غنيم:

تعمل الدولة أو تلتزم الدولة باكتشاف مواهب النشء وتنميتها فى كافة المجالات بدلاً من أن نقول كذا وكذا.

السيد الدكتور مجدى يعقوب(رئيس الجلسة):

ممكن أن يفسر ذلك فى أشياء أخرى ذلك لأننا نحتاج فنانين وأبطالاً وعلماء مثل زويل، نريد كل حاجة.

السيدة الأستاذة منى ذوالفقار (نائب رئيس اللجنة):

أرى يا دكتور جابر أن سيادتك تركت مكاناً لها فى نهاية المادة١٨ قبل التعليم الإلزامى.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

ممكن أن تضاف فقرة "وتشرف الدولة على التعليم بأنواعه كافة.. يعنى المادة١٨.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

لو هى شىء مهم واتفقنا عليها لابد أن نعطيها مكاناً حتى تقرأها الناس وتفكر فيها، كانت هناك مدارس فى إنجلترا مدارس فاشلة وبعد ذلك استعانوا بى فى تلك المدارس الفاشلة فى شرق لندن، وكانوا

يضربون بعضهم البعض بالمطاوى وقلنا لهم سنعمل لكم أكاديمية للرياضة ومن يريد أن يكون عالماً ومن يريد أن يكون طبيباً فى خلال ٥سنوات نجحوا جداً جداً وأصبح اسمها أكاديمية بعد أن كانوا يضربون بعضهم بالمطاوى وجدنا أولاداً وبناتاً "زى الفل" فهذا ما نريد عند إعطاء فرصة لتشجيع المواهب.

السيد الدكتور محمد محمدين:

المادة جيدة جداً وتوضع لكن أرجو أن مواد التعليم الدكتور جابر يقرأها وفقاً للجنة التى اجتمعت وننتهى منها كما توصلت اللجنة إليها.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

قبل أن تناقش مواد التعليم هناك أكثر من مصطلح تداخل سوياً التعليم أنواع، هناك تعليم استثمارى وتعليم حكومى وتعليم أهلى وتعليم أزهرى، التعليم الأزهرى اسمه تعليم خاص، فى بعض المواد.. وفقاً للمعايير والجودة أين المواصفات؟، المعايير أداء قياس، التى تقيس المواصفة.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

هى اسمها معايير جودة.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

هو منهج كامل اسمه المعايير والمواصفات، المعيار والمواصفات المعيار مقياس، المواصفة توصف حالة هى التى تقاسها حتى تصل إلى الجودة.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

اسمح لى أن أتكلم كلمة إنجليزى فى دقيقة واحدة معايير بمعنى **matrix** تستطيع قياسها فكم تكون؟ ما هو المعيار ١٠٪، ٢٠٪، الجودة ممكن تقول كم معيارها؟ تضعها على معيار مثل معيار النيل، قدماء المصريين كان عندهم مقياس النيل.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

التعليم الأجنبى الحكومى ماذا يسمى هذا؟ استثمارياً، عندما تقول مجانية التعليم الحكومى، الحكومة أحياناً تدخل فى جامعات أجنبية ويصبح استثمارياً.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

هذا اختلاف بسيط جداً فى المعنى وأعتقد أن هذا الاختلاف ليس شيئاً جوهرياً جداً.

السيد الدكتور عبدالله النجار:

أنا سعيد لرئاسة سيادتكم للجلسة، أرى أن النص وفقاً لما جاء من لجنة الصياغة المادة١٨ اعتبره من أقوى النصوص التى تعالج موضوع التعليم فى مصر لأنه يركز على بناء الشخصية وهذا هو الهدف الأساسى من التعليم لأننى لا أريد أن أعطى شهادات كشخص يذهب ويطالب الدولة بأنه يريد أن يعمل وهو متهرئ الشخصية، فكون أن التعليم يركز على بناء الشخصية أن أتذكر أن هذا أول اقتراح قدمته للجنة.

ثانياً، أنه يؤصل التفكير العلمى، وهذا أيضاً هدف أساسى بألا يكون الطالب صُماماً، أنا أوافق على النص بالإضافة التالية "بعد وفق معايير الجودة العالمية يضاف إليها ومستوى القدرات الفعلية والبدنية للطالب "بحيث لو عندى طالب متميز يقتضى تمييزه بأن يرتقى كما يحدث فى أمريكا.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

هذه سوف تأتى فى المواهب والمقدرة يا دكتور عبدالله النجار أعتقد فى الدستور كلما كان قصيراً وواضحاً يكون ذلك أفضل، كلما حاولنا التفصيل أكثر كلما كان فيه كلام بدون فائدة، الصياغة التى ذكرت فى البداية ممتازة وشاملة.

السيد الدكتور محمد غنيم:

أقترح أن الدكتور جابر نصار يقرأ المواد التى اتفقنا عليها.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

أرجو من الدكتور جابر ذلك وننتقل إلى المادة ٢٤ هل توافقون؟

السيد الدكتور عبدالجليل مصطفى (مقرر لجنة الصياغة):

شكراً سيادة الرئيس، إضافة يا دكتور مجدى، المادة٢٤ تتكلم عن الأنشطة الاقتصادية المصرية سواء كانت إنتاجية أو خدمية، وأظن أن هذا مرتبط بالأرضية التى يقوم عليها الإنتاج بكافة أنواعه، دائماً نتذكر تعريف مصر منذ أن كنا تلامذة صغار أن مصر تعرف بأنها زراعية ولاحقاً أصبحت زراعية صناعية، أرى أن مصر تقع على بحرين، وبين البحرين أهم ممر مائى صناعى فى العالم وهو قناة السويس التى تستقطب ما يقرب ١٠٪ من التجارة العالمية، كل هذه الأهمية البحرية لا يشار إليها بشكل واضح فى تلخيصاتنا للوطن المصرى، ولذلك أقترح فى مفتتح هذه المادة التى تتكلم عن الأنشطة الاقتصادية التى تقوم فى البيئة الزراعية والصناعية والبحرية كما أرى وأقترح أن تضع جملة مختصرة مفادها أن مصر دولة زراعية صناعية بحرية، وأنا أقول إن مصر لا يجب أن تكون أقل من اليونان، اليونان تقع على بحر واحد، نحن نقع على بحرين وبينهما قناة السويس ، فأظن أننا أولى من أى دولة ممن تسمى دول بحرية بأن تضاف هذه الصفة إلى تلخيص تسمية الوطن المصرى بحسبانه دولة زراعية صناعية بحرية، شكراً.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

الاقتراح أن الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية نبدأ بمصر كمقدمة زراعية صناعية بحرية كيف يدخل ذلك فى الأنشطة الاقتصادية؟ ممكن أن توضع فى مكان آخر يا دكتور عبدالجليل ولا نبدأ بها، ممكن أن نتبنى طريقة أخرى من المهم استثمار الموارد الموجودة زراعية وصناعية وبحرية بالتفصيل من سيادتكم يوافق أن نبدأ بأن مصر بلد زراعية صناعية بحرية؟ كمقدمة؟.

السيد الأستاذ محمد سلماوى (المتحدث الرسمى):

لو قلنا إنها دولة بحرية فيجب أيضاً ونحن نتكلم على ضرورة تنمية مواردها الزراعية وأن نتحدث أيضاً عن تنمية الموارد المائية لأنه لا يكفى أن نقول فوق إنها دولة بحرية فقط، لأن هذه المادة تتحدث عن تنمية الموارد الاقتصادية المختلفة، فيجب أن يكون هناك أيضاً النص على تنمية الموارد المائية.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

شكراً للأستاذ محمد سلماوى، أعتقد أن هذا فكر ممتاز وكما بدأنا زراعة الأعضاء هبة للحياة، ثم بدأنا أشياء أخرى ممكن أن نقول شيئاً آخر مثل المقدمة ونبنى عليها، مصر بلد زراعية صناعية بحرية ولابد أن نكمل بعد ذلك ما هى الزراعية وما هى الصناعية وما هى البحرية؟

السيدة الدكتورة عبلة عبداللطيف:

فى منتهى الخطورة أن نبدأ هذه البداية، لأن الزراعة مساهمتها حوالى ١٥٪ الصناعة ما يقرب من ٣٠٪ الخدمات أكثر من ٥٠٪ لا يصح أن أصنفها، لا يجوز أن أصنفها لأنه سيقال إن مصر دولة سياحية لا يجوز تصنيفها، لا يجب تصنيف مصر على أنها.. مصر بالتأكيد فيها نشاط زراعى..

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

ما هو اقتراح سيادتك؟

السيدة الدكتورة عبلة عبداللطيف:

لا داعى لهذه التصنيفة على الإطلاق، وهناك مواد خاصة تتكلم عن البحار وعن كذا وعن كذا.

السيد اللواء مجدالدين بركات:

شكراً سيادة الرئيس، أريد أن أوضح لا يوجد فى العالم مصطلح دولة بحرية، لكن هناك دولة شاطئية، لذلك نتكلم عن القانون البحرى ونقول الدول الشاطئية ولا نقول دول بحرية هذا أولاً، هذا هو المسمى.

اتفاقية ٨٢ لقانون البحار قبلها اتفاقية ٥٨لقانون البحار لا تتكلم إلا عن الدول الشاطئية وتتكلم بعد ذلك عن الدول المغلقة والحبيسة.

ثانياً المقترحان متعارضان لكى أتكلم عن دولة بحرية متناقضة تماماً، مع الموارد المائية، الموارد المائية متعلقة بالنيل، لكن البحر مسألة مختلفة تماماً، فى اتفاقية ٨٢ تتكلم تفصيلاً عن استخدام الثروات الحية وغير الحية وقاع البحر والجرف القارى.. وإلى آخره.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

معنى ذلك يا سيادة اللواء لا نبدأ بذلك.

السيد اللواء مجد الدين بركات:

أتصور هذا، وشكراً.

السيد الدكتور محمد غنيم:

لو صبرنا جزءاً من الثانية وقرأنا المادة كاملة، المادة تبدأ بالمجمل الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والخدمية مقومات أساسية وتنتهى.. الفقرة الثانية تبدأ ببعض التفصيل وتولى الدولة اهتماماً خاص بقطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والاتصالات وكافة وسائل النقل، فإذن بدأنا بالمجمل وانتهينا بالتفصيل وأعتقد أن هذا هو المنطقى، وبعد ذلك مادة مستحدثة للزراعة تفصيلاً وأنا أيضاً اقترحت مادة للصناعة وأنا غير متمسك بها، لكنى أعتقد أن الترتيب منطقى وعندما نقرأها مجمعة قبل أن تناقش جملة جملة ويكون ذلك افضل.

السيد الدكتور محمد محمدين:

الدكتور عبدالجليل بالنسبة لقناة السويس هناك مادة خاصة بها، فهى إشارة للقناة، وأنا غير موافق على ذلك.

السيد الأستاذ أحمد الوكيل :

كما قال الدكتور محمد غنيم أن هذه المادة مرتبطة بالمادة ٢٣ وهى تتكلم عن النظام الاقتصادى وأنشطته التى تحقق التنمية، لكن جزء كبير من الصياغة التى تم وضعها فى الفقرة الثانية التى أطلب تعديلها تغطى هذه الجزئية...

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

نحن سوف نأتى بالزراعة ثم الصناعة كما قال الدكتور غنيم ليست هناك معضلة.

السيد الأستاذ أحمد الوكيل:

أقترح سيادة الرئيس، أن الجزء الأول من المادة يكون كما هو، أما الجزء الثانى "وتولى الدولة اهتماماً خاصاً بقطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والأنشطة المرتبطة بهما من ثقل ولوجيستيات، وهى تغطى الجزئية التى تكلم عليها الأستاذ الدكتور.. واتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعمل الدولة على تأهيل وتقنين القطاع غير الرسمى.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

سيادتك نريد أن نضع الزراعة والصناعة والسياحة سوياً أو تريد أن نفصلهما.

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

نريد أن نضيف وتكنولوجيا المعلومات، أليس كذلك يا أستاذ أحمد الوكيل، أرجو أن تعطينا الصياغة، الفقرة الثانية من المادة المرقمة لدينا ٢٤ تصبح" وتولى الدولة اهتماماً خاصاً بقطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والأنشطة المرتبطة بهم من نقل ولوجيستيات واتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعمل على تنظيم القطاع غير الرسمى وتأهيله."

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

هذه صياغة طويلة جداً، لابد أن نختصر لو سمحتم.

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

ممكن أن نضيف مع كافة وسائل.. بعد الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ..وكافة الأنشطة.

السيد الأستاذ أحمد الوكيل:

الهدف هو رفع الكفاءة عن طريق تطوير العقل وسوف تؤثر فى سلاسل الإنتاج وهى مشكلة أساسية يشتكى منها المستهلك.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

أرجو أن يؤخذ ذلك فى الاعتبار يا أستاذة منى.

السيدة الدكتورة عبلة عبداللطيف:

الفكرة أننا عملنا قائمة لكل القطاعات فأرجو أن نضع التشييد والبناء أو قطاع المقاولات ، لأنه القطاع الوحيد الذى لم نضعه.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

ممكن نقول وغيرها لأننا لا نستطيع أن نقول كل شيء، ما هو اقتراح سيادتك فى ذلك.

السيدة الدكتورة عبلة عبد اللطيف:

اقتراحى أن يضاف إليها " التشييد والبناء" لأننا الآن دخلنا فى تكنولوجيا المعلومات، أنا ضد الlistingوضد أن أى واحدة فيها، الأصل أن يكتفى بالمجموعة.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

تكنولوجيا المعلومات هذا شيء مهم جداً، ولن نقدر على قول كل شيء .

السيد المهندس أسامة شوقى:

إذا سمحت لى، أنا أرى أن التعدد فى ذكر الانشطة من اهتمام الدولة ليس له أى فائدة ، أننا يجب أن نركز على الجزء الأول وإلا سنغفل صناعات كثيرة، لماذا نركز على هؤلاء فقط، تعدد الأنشطة فى رأيي يحذف كله.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

هذا كلام صحيح، لأننا لا نقدر على ذكر كل شيء ثم يأتى بعد ذلك يظهر أحد تم نسيانه، ويقول لم تم نسيانى هل لعدم أهميتى؟

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

سيادة الرئيس، أنا رأيي فى الحقيقة هو أننا لابد أن نحكم مرة ثانية المصطلحات العلمية، بماذا يعنى أننى أقول جملة فى الدستور بهذا الحجم وهذا المحتوى وهذه الأيام نبدأها بان الأنشطة الاقتصادية

والإنتاجية والخدمية مقومات أساسية للاقتصاد الوطنى ، هل يوجد اقتصاد فى العالم به شىء ثالث؟ فالاقتصاد إنتاج وخدمة أى أننا هنا نعمل جملة تقريرية لا يصح أن نقولها لطالب فى الفرقة الأولى بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ليدرسها، لا أفهم لماذا توضع هذه فى الدستور ؟ وبالتالى هذه الجملة من العيب أن توضع فى الدستور، هذا أولاً.

ثانياً، إن التزام الدولة بحمايتها، بحماية من ؟ ، بحماية الأنشطة الإنتاجية والخدمية بالضرورة.

ما أتى من الفقرة الأولى بديهات من المخجل أن تذكر فى هذا المقام فى الفقرة الثانية بديهيات أخرى من المخجل أيضاً ذكرها، مثل أن أقول وتولى الدولة اهتماماً خاصاً بقطاعات كذا وكذا، وماذا تبقى من الأنشطة الاقتصادية هذه المادة تلغى لأن وجودها بأى صياغة وأى تعديل فى رأيي انتقاص للقيمة العلمية للجنة بالكامل ولن تضيف شيئاً إلا ما أتى به فى...

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

اقتراحك هو حذفها كلية، من الممكن أن نقول الأنشطة الاقتصادية والانتاجية والخدمية مقومات أساسية .

السيدة الدكتورة عبلة عبد اللطيف:

المادة فيها رسائل هامة جداً ، فيها كلام عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفيها القطاع غير الرسمى، الجزء الأول فيه ثلاث جمل هى الأساس ، وهى "تلتزم الدولة بحماية النشاط الاقتصادى وزيادة تنافسيته وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار له.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

يا دكتورة، هل هناك دولة فى العالم لا تلتزم بحماية النشاط الاقتصادى ؟ هل الدولة ستلتزم بتدمير النشاط الإقتصادى ؟ الرسائل الوحيدة فى هذه المادة فقط هى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنظيم القطاعات .

السيدة الدكتورة عبلة عبد اللطيف:

ليست لدى مشكلة بأن نكتفى بالجزء الثانى .

السيد الدكتور مجدى يعقوب(رئيس الجلسة):

الكلام الذى ذكرته الدكتورة عبلة على حسب فهمى فى البداية أن الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والخدمية مقومات أساسية فقط ولا نكرر كلمة "الاقتصاد" ، والشىء الهام هو وتلتزم الدولة بحمايتها وزيادة تنافسيتها وتوفير كل الاشياء وإعطائهما إشارة للسير على ضوئها وهذا كلام جميل، أليس هذا ما قالته؟

السيدة الدكتورة عبلة عبد اللطيف:

أريد أن أضيف شيئاً صغيراً، هذا المعنى وجد هنا لأن المادة الأصلية التى نعدل فيها كان فيها شىء مشوه فتطورت، ففى واقع الأمر وبما أننا بصدد الاختصار من الممكن أن نحذف الفقرة الأولى وأن نكتفى بهذا تهتم الدولة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنظم القطاع غير الرسمى وتأهيله".

السيد الأستاذ خالد يوسف:

أنا اقتراحى محدد، هذه المادة ليس فيها إلا كلمة "تشجيع التصدير وتنظيم الاستيراد" وليس بها معنى زائد عن المادة التى قبلها غير هذا المعنى، والمعنى الخاص بتنظيم القطاع غير الرسمى وتأهيله، وبالتالى أنا أرى أن هذا مرتبط ارتباطاً عضوياً بالمادة التى قبله، وأقترح اقتراحاً محدداً بحذفها كاملة وأذن المعنى الصغير الخاص " بتشجيع التصدير وتنظيم الاستيراد وتنظيم القطاع غير الرسمى وتأهيله" وإضافتها إلى المادة السابقة ولست بحاجة إلى مادة هنا لأنها لا يكون لها سياق لو وضعت هذه الجزئية وحدها على أن تكون بنسق معين، وبالتالى تكون المادة منضبطة.

السيد الدكتور مجدى يعقوب(رئيس الجلسة):

ممكن نسمع رأى الفلاحين.

السيد الأستاذ ممدوح حمادة:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه المادة فى الأساس كانت غير موجودة وتم استبدالها بالمادة المستحدثة التى تليها، المادة المستحدثة موجودة فى جميع الدساتير بما فيها دستور ٢٠١٢ آخر دستور ومنقولة منه باللفظ هذه المادة

المستحدثة ولم يدخل عليها أى تعديل وتم استبدالها بالمادة التى قبلها بالمادة(٢٤) ، أنا أطالب بإلغاء المادة (٢٤) والمادة المستحدثة تكون أساسية مكانها مع إضافة بعض الشيء عندما نأتى لمناقشتها ، وشكراً .

السيد الدكتور السيد البدوى:

أنا أنضم إلى الدكتورة عبلة، وسيكون النص كالتالى "تولى الدولة اهتماماً خاصاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعمل على تنظيم القطاع غير الرسمى وتأهيله كما تعمل على تشجيع التصدير وتنظيم الاستيراد".

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

فى الحقيقة، أنا كما سأقول إن هذه المادة فى حقيقتها ترضية سياسية كلها لهذه القطاعات ، توجد حمى موجودة فى البلد بأن كل واحد وكل نشاط وكل فئة وكل طائفة تريد أن توضع فى الدستور، هذه فى الحقيقة مسألة تسير مثل الوباء والكوليرا فى مصر، ولذلك إذا قبلتم بها على أساس (جبر خاطر) فتكون كما هى، إنما عندما تقول لى" تولى اهتماماً بالمشروعات" فمن الطبيعى أن تولى اهتماماً دون نص على ذلك، اجعلونا نتحدث كالتزام دستورى، الدولة عندما المشروعات الصغيرة وتقيم جهازاً للمشروعات الصغيرة وبالتالى لابد أن تولى اهتماماً إنما النص الدستورى يحمى المجموعة من الالتزام، ولذلك فى الحقيقة المادة نحن عندما وضعنا مادة للزراعة ومادة لكذا ، إذا وجدتم أنها تمشى بهذا الفهم كان بها وإذا لم يكن ذلك فنتحدث، وأنا من رأيي أن تظل كما هى .

السيد الأستاذ مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

إلا كلمة الصناعات الصغيرة، هى بالفعل إضافة جيدة جداً أضفناها وتبقى كما هى.

السيد الأستاذ أحمد الوكيل:

أنا أولاً أتفق مع إلغاء المادة لكى لا يكون فيها أى نوع من المجاملات ، ولكن تشجيع التصدير وتنظيم الاستيراد يأتى فى المادة التى فوق ، نحن نحتاج إلى مادة خاصة بالقطاع غير الرسمى، القطاع غير

الرسمى فى مصر من ٤٠٪ إلى ٦٠٪ من حجم النشاط الاقتصادى، ليس من المعقول أن نكمل بهذه الصورة، لأنه بهذه الطريقة هؤلاء الناس هى التى ستأتى بالنسب الخاصة بالضرائب التى نقول عليها ٤و٢ و٣ وهى التى ستحقق، إضافة إلى ذلك عندما يضافون سيزيد من إجمالى الناتج المحلى القومى وسنستطيع أن نرفع من قدراتهم التنافسية، لذلك أحبذ أن تكون هناك مادة بذاتها لهذا الموضوع لكى تكون رسالة للمجتمع وتلتزم الدولة بذلك، الاقتراح الذى قدمه الدكتور السيد البدوى فى الحقيقة أنه قال بزيادة الجزئية الخاصة بتشجيع التصدير وتنظيم الاستيراد، وهذه يمكن رفعها إلى المادة (٢٣) نضعها فى سياق الكلام لأنها كلها مرتبطة ببعضها.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

لا نريد أن ندخل تعديلات ثانية ونعود، وأنا أعتقد أننا نريد أن ندخل فى الزراعة ، ولكن قبل البدء فى الزراعة لابد أن نذكر الأشياء الأخرى ، وهذا من وجه نظرى، فلابد أن نضع كل شىء فى مكانه، فهل من وجهة نظركم الإبقاء على المادة أم إلغاؤها؟.

السيد الدكتور عبد الجليل مصطفى (مقرر لجنة الصياغة):

أنا سمعت منذ قليل السيد الأستاذ أحمد الوكيل يتكلم عن الصناعة، من الجيد أننا قمنا بعمل المادة المستحدثة التالية عن الزراعة، والزراعة تستحق فعلاً ولكن يلفت النظر أن الصناعات بأهميتها ليس لها مادة فى الدستور، وإذا كان المتبقى فى المادة(٢٤) بعد الاعتراضات الكثيرة عليها شيء متعلق بزيادة الإنتاج وتشجيع التصدير وتنظيم الاستيراد، ثم الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنظيم القطاع غير الرسمى ، والذى هو فى أغلبه صناعى، فمن الوارد أن نفكر فى عمل مادة خاصة بالصناعة بشكل أساسى ويضاف إليها هذه البواقى من المادة (٢٤) .

السيدة الدكتورة عبلة عبد اللطيف:

تسمح لى الرد على الأمور الهامة، لا يصح أن نضع مادة خاصة بالصناعة، لأننا لو وضعنا مادة خاصة بالصناعة .

السيد الدكتور مجدى يعقوب(رئيس الجلسة):

فى المادة المستحدثة تأتى والزراعة أيضاً.

السيدة الدكتورة عبلة عبد اللطيف:

لا يا سيادة الرئيس، نحن وضعنا مادة واحدة فقط الزراعة للأهمية الخاصة بالزراعة ومن أجل أنه قطاع ضعيف وقطاع قديم وإلخ، لو وضعنا للصناعة- وأنا من الصناعة لابد أن نضع للسياحة وستوجد مشكلة مع باقى القطاعات ، فأرجو الاكتفاء بمادة الزراعة وإلا سنضع مادة للسياحة ومادة للاتصالات.

السيد الدكتور محمد غنيم:

أنا لا اعرف لماذا سيادتك لا تريد مادة الصناعة، من الممكن تقول مهمة أو غير مهمة.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

أعتقد أنه من الصعب جداً أن الدكتورة عبلة تقول إننا من الممكن أن نحذفها ، إنما كيف نتكلم عن الزراعة دون أن نتكلم عن الصناعة وعن الاقتصاد، باختصار فمن الممكن بإختصار أن نضع كلمة مثل "وغيرها " لأن الصناعات الصغيرة جميلة جداً، ونحن كنا سنقول مصر بلد صناعى وبحرى وكل هذا الكلام ولكن هذا ليس منضبطاً ، فالصناعة هى أساس والزراعة مهمة جداً جداً ، إنما مثلما حدث فى كل دول العالم عندما حدث التصنيع مع الزراعة ، والتزام الزراعة لأنها هى التى توفر لنا الطعام ومن غير صناعة سنفتقر ، فأنا أعتقد أننا نبدأ بالصناعة ثم النص على الزراعة ، وبذلك تكون موجودة فى الدستور بأننا لابد أن نتقدم وندخل فى الصناعات وخصوصاً الصناعات التكنولوجية ، لأنه بغير ذلك لا يمكن أن نتقدم ، ولا ننسى الصناعات الصغيرة إنما معروف فى الدول وفى أنحاء العالم أن الصناعات الصغيرة لا

يمكن أن تغتنى الدولة ولكن بالصناعات التكنولوجية هى التى ستصعد بنا ، لابد من النص على ذلك ولا يجب أن ننساها إطلاقاً ونقول بحذفها وندخل فى الزراعة .

السيد الأستاذ عمرو صلاح (المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

يوجد اقتراحان محددان ، إما إلغاء المادة أو الإبقاء على الأمور التى لها معنى فيها ، هى التى ذكرها الدكتور السيد البدوى فى اقتراح مكثف .

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

شكراً ، كلام جميل جداً ونوافق عليه .

السيد الدكتور طلعت عبد القوى :

شكراً سيادة الرئيس .

أنا أنضم لسيادتك لأنه طالما نحن كتبنا بشكل واضح مادة للزراعة وهى التى تليها لا يصح الإلغاء وإلا سيقال إن مصر دولة زراعية ، وهذا فى منتهى الخطورة ، مصر دولة زراعية صناعية ، ولكن أرجو أن نربطها لأننا لا نضع دستوراً ليس لليوم ، فلو قلنا مثل ما ذكرت سيادتك التكنولوجيا والبرمجيات وهى الأشياء لابد أن تذكر فى الدستور لكى يكون هذا دستوراً حديثاً وعصرياً ، وبالنسبة للصناعات الصغيرة ، بل يوجد تعبير جديد وهو ليس الصغيرة فقط وإنما المتناهية الصغر ، بجنوب شرق آسيا تعمل على المتناهية الصغر أكثر من الصناعات الصغيرة .

السيد الدكتور محمد أبو الغار :

كلمة واحدة ، أنا أقترح التصويت على اقتراح الدكتور السيد البدوى فوراً .

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

لو نحن قررنا أن نعطى اهتماماً خاصاً بالزراعة ونتكلم عنها لأنها قطاع أساسى ومهمل وليس به استثمارات كافية ... إلخ، ويمثل قضية أمن قومى إذا أردنا أن نسمى قضية بمسمى الأمن القومى بالمفهوم المصرى ، هذا شىء لا يتعارض مع أن كل القطاعات الأخرى مقومات أساسية ، لا نعود إلى فكرة دستور ٢٠١٢ بأن نضع كل نشاط مادة وكأننا نثبت وجوده فقط ، لأنه دائماً مثلما ذكر الدكتور جابر

نصار ودائماً يذكرنا بأن نضع التزامات دستورية ولا نكتب مسحاً لكل الأنشطة الاقتصادية الموجودة فى مصر ، فإذا سمحتم لى ، الهدف الذى كان من الفقرة التى شطبناها هو أننا نعطى فى فقرة واحدة أن المقومات الصناعية والسياحة هذه مقومات هامة تلتزم الدولة بحمايتها ودعمها فقط، حتى لا يقتصر الأمر على الزراعة، وهذا ليس معناه أننا نستبعد المقومات الأخرى، وإنما نختصرها لكى يأتى من يقول لك لماذا لا تضع مادة خاصة بالسياحة وأخرى بالصناعة وثالثة خاصة بتكنولوجيا المعلومات، فنضيف مواد لا يمكن حصرها ولذلك سنسميها إجمالاً فى مادة واحدة.

السيد الدكتور مجدى يعقوب(رئيس الجلسة):

بما تسميها يا دكتورة .

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

كان الاقتراح المقدم أن الأنشطة الإنتاجية والخدمية مقومات أساسية للاقتصاد أو مقومات اقتصادية أساسية تلتزم الدولة بحمايتها ودعمها وتشجيع التصدير وتنظيم الاستيراد لتكون مرتبطة بالاقتصاد ، وبعد ذلك الفقرة الرائعة التى قالها الدكتور سيد دون الاستيراد والتصدير وهى عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهى فعلاً مصدر فرص العمل الأساسية فى المرحلة القادمة ونحتاج إلى أننا نعيد بناءها وندعمها وتدخل الدولة فى القطاع غير الرسمى ويصبح قوة اقتصادية حقيقية ، هذا اقتراحى بجملة واحدة صغيرة فى البداية نستعيض بها عن الاضطرار إلى وضع مادة للسياحة ومادة للصناعة ومادة للنقل وغيرها .

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة):

شكراً للأستاذة منى ، من الأفضل الاختصار وعدم الكلام كثيراً .

السيد الأستاذ أحمد الوكيل :

أنا أولاً لست ضد الزراعة ، فالزراعة فى المقدمة لأن هذه هى التى سيقام عليها الصناعة والتجارة، ولكن اليوم المميزات النسبية لمصر فى الفترة المستقبلية القريبة تعتمد على الموقع الجغرافى أولاً

ثانياً، الأيدى العاملة التى يجب أن تؤهل وتدرب وثالثاً على الطاقة المتجددة ، عندما نتكلم اليوم على أننا نريد إنشاء منطقة قناة السويس المشروع الذى كان منذ أيام ١٩٧٨ والذى محتاج إليه مشروع مارشال قبل ظهور دبى ، هذا الكلام كان موجوداً فى الدولة ، لابد أن أعود لأبد فيه بالتجارة أولاً وبعد ذلك بالتصنيع بمكونات مصرية ثم الصناعة ، فهذا الكلام لو خرجنا من إطاره أعتقد أنها ستكون رسالة للقادم من الخارج غير جيدة ، كل هذا وما أريد أن أقوله إن نسبة السياحة فى إجمالى الناتج المحلى القومى تتعدى ١٤٪، نسبة التجارة تتعدى ١٨٪، وتأتى الزراعة والصناعة و... إلخ بعدهما ، لا نريد أن نأخذ العملية بحساسية ، نريد أن نأخذها بمنطلق ما الذى سينشئ مصر الجديدة ، إذا قلنا أنشطة إنتاجية وخدمية يكفى ذلك ولكن لا نتحدث عن الزراعة بعدها وحدها الآن هذا سيكون صعباً جداً .

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

نرجع نقول الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية مقومات أساسية للاقتصاد وتلتزم الدولة بحمايتها وزيادة تنافسيتها وتوفير المناخ الجذب للاستثمار وتعمل على زيادة الإنتاج وتشجيع التصدير وتنظيم الاستيراد وتولى الدولة اهتماماً خاصاً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعمل على تنظيم القطاع غير الرسمى وتأهيله

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى كافة المجالات .

السيد الدكتور مجدى يعقوب(رئيس الجلسة):

هل توافقون على هذه المادة؟

(موافقة)

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

أنا أحاول مثلما تعلمون حضراتكم أن أحل مشكلة صغيرة فأريد أن أستأذنكم بأن أضيف المادة الرائعة (١٨) والتى تكلمنا فيها عن أهداف التعليم، وكنا نقول " والحفاظ على الهوية الوطنية وترسيخ

القيم الحضارية والروحية"، أريد أن أستأذنكم فى إضافة كلمتين وأقول: "وقيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز".

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة) :

هذا جيد جداً.

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

هل توافقون ؟

(موافقة)

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

أشكركم شكراً جزيلاً .

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة) :

هذا جيد، انتهينا من المادة ٢٤ يا دكتور جابر جاد، هل من الممكن أن تكون معنا لو سمحت .

السيد الأستاذ محمد عبد العزيز (المقرر المساعد للجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

أقرأها كاملة، الدكتور جابر يقرأها قراءة أخيرة، المادة ٢٤ يا دكتور .

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة) :

مازلنا فى المادة ٢٤ التى صوتنا عليها وحضرتك وافقت .

السيد الأستاذ محمد عبد العزيز (المقرر المساعد للجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

اتفقنا عليها نعم، أنا أقصد أن المقرر يقرأها القراءة النهائية التى اتفقنا عليها لكى نكون قد عرفناها .

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة) :

الدكتورة منى ذو الفقار كتبتها، هل من الممكن أن تقرأيها ثانية لو سمحت .

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

"الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والخدمية مقومات أساسية للاقتصاد الوطنى تلتزم الدولة بحمايتها وزيادة تنافسيتها وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار وتعمل على زيادة الانتاج وتشجيع التصدير وتنظيم

الاستيراد وتولى الدولة اهتماماً خاصاً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى كافة المجالات وتعمل على تنظيم القطاع غير الرسمى وتأهيله.

السيد الدكتور مجدى يعقوب (رئيس الجلسة) :

شكراً جزيلاً انتهينا إذن، لابد أن ننصرف والرئيس الفعلى للجنة قد وصل .

(وهنا تولى رئاسة اللجنة الأستاذ عمرو موسى)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

فى أى مادة أنتم .

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام) :

المادة المتعلقة بالزراعة، المادة المستحدثة .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

هل هناك أحد طلب الكلمة ؟

السيد الأستاذ ممدوح حمادة :

مادة الزراعة يا سيادة الرئيس، مادة مستحدثة عن الزراعة .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

من الذى يقرأها ؟ أين محمد ؟

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام) :

غير موجود .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

الدكتورة موجودة، السفيرة موجودة ؟

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام) :

الزراعة مقوم أساسى للاقتصاد الوطنى وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها وتعمل على تنمية المحاصيل والأصناف النباتية والسلالات الحيوانية والثروة السمكية وحمايتها، وتلتزم الدولة بتوفير متطلبات الإنتاج الزراعى وتسويقه بسعر مناسب ودعم الصناعات الزراعية وينظم القانون استخدام أراضى الدولة بما يحقق العدالة الاجتماعية ويحمى الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال وتخصص نسبة من الأراضى المستصلحة أو القابلة للاستصلاح للشباب وصغار الفلاحين والعمال الزراعيين، وعلى الدولة تنظيم الملكية الزراعية فى الأراضى المستصلحة أو القابلة للاستصلاح بما يحقق تنميتها وتوفير المساحة الاقتصادية الكافية للإنتاج الزراعى وتأكيد عدالة التوزيع" هناك تعديل من الدكتور كمال الهلباوى بما يحقق تنميتها وتوفير المساحة الكافية للإنتاج الزراعى اقتصادياً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

فى أى سطر ؟

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام) :

فى آخر سطر بما يحقق "تنميتها وتوفير المساحة الاقتصادية الكافية للإنتاج الزراعى" اقتصادياً.. وتحذف كلمة الاقتصادية وتضاف كلمة "اقتصادياً" آخر التعديل .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

لا يوجد توزيع إذن .

السيد الأستاذ ممدوح حمادة :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه المادة "متشابهة" ولكن من أول كلمتين فى السطر الثانى، وتلتزم الدولة "بتوفير" نضع بدلاً من متطلبات، "مستلزمات" "بدلاً" من " متطلبات الإنتاج " تصبح مستلزمات الإنتاج الزراعى "وشراءه" بدلاً من "تسويقه"، وشراءه بسعر مناسب، بدلاً من "تسويقه بسعر مناسب".

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

لا، قل كل سطر وأين الكلمة التى تريد تغييرها بالضبط .

السيد الأستاذ ممدوح حمادة :

الزراعة مقوم أساسى للاقتصاد الوطنى وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها وتعمل على تنمية المحاصيل والأصناف النباتية والسلالات الحيوانية والثروة السمكية وحمايتها، وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج، بدلاً من متطلبات الانتاج، مستلزمات، لأن المتطلبات هذا شىء كبير .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

تمام

السيد الأستاذ ممدوح حمادة :

سأقول ما هو سببها، المتطلبات تعنى طلبات كثيرة من حرث وتجهيز الأراضى وخلافه، أما المستلزمات فتبدأ من أسمدة وبذور وخلافه، إذن هى مستلزمات الإنتاج الزراعى "وشرائه" بدلاً من "تسويقه" تسويقه لا، لأن التسويق هنا هو وسيط يسوق لى ويأخذ عمولة منى، وشراءه، أما إذا كنا سنمرر "وتسويقه" فإننا نضيف، وشراء المحاصيل الاستراتيجية منه، معذرة نطالب بهذه، لكن إذا وضعنا كلمة التسويق فإننا بذلك لم نفعل شيئاً، التسويق هذا وسيط يذهب ويسوق لى المنتج، يأخذ عمولة من البائع والمشترى، لكن الشراء ألزمه بالشراء منى لو كنا سنضيف بشراء ولكن ليس المحصول كله، فلابد على الأقل أن نقول وتسويق المحاصيل الاستراتيجية، المحاصيل الاستراتيجية حضراتكم تعلمون أننا نستوردها كلها، القمح والذرة وخلافهما، وأيضاً ما يشترونه منه يشترونه من التاجر وليس من الفلاح، التاجر يأتى فى موسم القمح بالقمح المستورد ويخلطه على المحلى ويبيعه للشئون والسلع التموينية والتموين وكلكم تعرفون ذلك والفلاح لا يستطيع أن يبيع المحصول، إذا كنت ستكتب فاكتب، وشراء المحاصيل الاستراتيجية من الفلاح عن طريق الجمعيات الزراعية فبذلك أكون قد ضمنت أن الدولة تذهب إليها الحبوب السليمة الموجودة فى الجمعية الزراعية بسجل (٢) خدمات، موجود أن هذه حيازة

الفلاح من القمح وأبعدت بذلك التاجر، فإما أن تذكر "وشراءه" أو تضيف "وشراء المحاصيل الاستراتيجية" وهى القمح والذرة والأرز والقطن وهذه لا خلاف عليها، نستوردها كلها، وشراء المحاصيل الاستراتيجية، والدولة تستورد ٩٩٪ من الذرة، لماذا لا تشترى الذرة من الفلاح وتستورد ٩٩٪ من الاستهلاك، نستهلك ٦ ملايين طن، ننتج نصف مليون فقط، لو شجعت الفلاح واشترت منه الذرة، سيوفر مساحة الأرز الذى يأخذ مياها كثيرة وإنتاجه عندنا كثير، يفيض عن إنتاج البلد وسيزرع الفلاح ذرة، تضمن له الشراء، لكن التسويق هذا يعنى أننا لم نفعل شيئاً على الإطلاق ولم أخدم الفلاح ولا أى شىء، بل بالعكس فإننى بذلك أكون قد سببت له ضرراً بكلمة تسويقه هذه، لأن التسويق هذه وسيط وهذا معروف، شخص يسوق لك بضاعة، فهو وسيط بين البائع والمشترى، لكن كلمة شراء، يصبح هناك إلزام، ألزم الدولة على الأقل بشراء المحاصيل الاستراتيجية من الفلاح من خلال الجمعيات الزراعية، وبذلك لا أدخل التاجر لكى يشترى من الفلاح ويخلط قمحاً مستورداً ويعطيه للحكومة، وشكراً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً أى أن السطر الأخير يقرأ كما يلى : بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى .

السيد الأستاذ ممدوح حمادة :

مستلزمات الإنتاج الزراعى وشراءه بسعر مناسب، لو وافقتم على "وشراءه بسعر مناسب" فهذا جيد، إذا لم توافقوا .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شراء ماذا ؟

السيد الأستاذ ممدوح حمادة :

شراء المنتجات الزراعية .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

إذن، وشراء المحاصيل الاستراتيجية .

السيد الأستاذ ممدوح حمادة :

وشراء المحاصيل الاستراتيجية بسعر مناسب من خلال الجمعيات الزراعية وليس من خلال التاجر، لأن التاجر يأتى ويشترى من الفلاح ويبيع هو للحكومة مرة ثانية .

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام) :

فى الحقيقة ربما هذه الالتزامات الثلاثة مع الأراضى أنا اقترحتهما فى المادة لأن هناك مشكلة حقيقية بالنسبة للفلاحين، الفلاح هو الوحيد الذى ينتج إنتاجه فى وقت محدد، أى أنه إذا كان هناك زمام مثلاً فى وجه بحرى عبارة عن نصف مليون فدان مزروعة قمحاً أو أرزاً، يحصد فى أسبوع واحد، ولذلك فإن تخلى الدولة عن تسويق المحاصيل الزراعية يؤدى إلى إفقار الفلاح، وأنا فى ظنى كل المحاصيل الزراعية لأن فيها نفس المشكلة، لأنه أيضاً إذا كان يزرع أى محصول، فهو يطعم الناس ويطعم الشعب، فغذاء هذا الشعب فعلاً قائم على الزراعة، ولذلك مثلاً فى وجه بحرى، يتكلف طن الأرز على الفلاح اليوم ٢٢٠٠ جنيه، تأتى الحكومة وتقفل الباب فى تصدير الأرز، هى تأخذ الآن قراراً بمنع تصدير الأرز، وتترك الفلاح للتجار، يأتى التاجر ويخفض سعر الطن إلى ١٥٠٠ جنيه بخسارة تبلغ ٧٠٠ جنيه، الفلاح نفسه لأنه يظل طوال السنة يزرع ويستدين هو وأسرته على المحصول، فى مثل هذه الحالة، عندما يصل، لا يستطيع أن يؤجل البيع ليوم واحد لأن الدائنين واقفون له على باب البيت، إن لم يأخذوا منه أموالاً، سيأخذون منه أرزاً أو قمحاً أو ذرة ولذلك يؤدى هذا إلى إفقار الفلاح، يؤدى فى الحقيقية إلى قتل الزراعة فى مصر وهذا هو الأمر الحادث الآن، أنا فى الحقيقة فكرة شراء، هذه مسألة صعبة جداً، ولكن أنا كنت قد صغت النص كالآتى : وضمان تسويقه بسعر مناسب، أى أن الحكومة نفسها عندما جاءت السنة الماضية وقالت إن أردب القمح بأربعمائة جنيه، لو أنها لم نقل أن أردب القمح بأربعمائة جنيه، عندما قالت أنها نزيد ألا يباع أردب القمح إلا بسعر ٤٠٠ جنيه فإنها جعلت الناس أولاً، بدلاً من أن تضع القمح علفاً للمواشى، لأنه عندما يأتى ويبيعه بـــ ١٢٠ جنيه ويذهب ليشترى كسباً بـــ ٢٠٠

جنيه، فإنه يقول لك لا ، أنا سأطحنه وأطعمه للبقرة أو الجاموسة التى أمتلكها، فهنا خسرت مصر القمح، أفقرت الفلاح، أدت إلى أن الرجل الذى يزرع هذا، يمكنه أن يتصرف فى أرضه، يبورها، يبيعها لكى يصنع منها أقمنة طوب، أو يبيعها مبانى ولذلك فإن ضمان تسويق، مسألة أن ألزم الدولة بشراء كل المحاصيل، هذا غير ممكن، فالدولة لم يعد لديها شون ولا جمعيات زراعية ولا نقود، فأنا محتاج إلى أن تقول الدولة أن طن الأرز وقت الحصاد بـــ ٢٥٠٠ جنيه، يصبح هذا هو السوق الذى يحدث فيه، ولذلك أنا فى ظننى أن ضمان تسويقه بسعر مناسب أمر فى الحقيقة قد يؤدى الغرض وزيادة، ولذلك لا تترك الفلاح الآليات السوق الموجودة التى قلنا عليها قبل ذلك، إنها تتدخل لضبط آليات السوق، هذا تدخل لضبط آليات السوق .

السيد الأستاذ ممدوح حمادة :

مداخلة يا عمرو بك لو سمحت فى صلب الموضوع .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

تفضل .

السيد الأستاذ ممدوح حمادة :

الدكتور جابر مشكوراً شرح شرحاً تفصيلياً، ولكنه جاء فى النهاية وقال، ضمان، عندما قالت الدولة فى عهد الرئيس السابق محمد مرسى فى احتفال عيد الفلاح وكان موسم الأرز ساعتها، لأن عيد الفلاح يوم ٩ / ٩ وهذا موسم أرز وقال : سنشترى الأرز العريض والفلاحون أخذوا يصفقون بـــ ٢١٠٠ والأرز الرفيع بألفى جنيه، وجاءت الدولة ولم تلتزم المضارب أغلقت، وبيع ساعتها بـــ ١١٠٠ جنيه وقدمناه فعلاً للبهائم والمزارع السمكية كما قلت حضرتك، لابد أن تلتزم الدولة بالشراء، تفتح منافذها، لكن الدولة تقول بثلاثة آلاف ثم تغلق المنافذ، التاجر يأتى ويقول للفلاح هل يعجبك أن تبيع المحصول بـــ ١١٠٠، فيقول : عاجبنى فأنا مدين ويأخذ ويخزن، وعندما تأتى الدولة وتفتح وتأخذ الكمية التى تريدها يكون الأرز عند التاجر وليس عند الفلاح، فالفلاح يريد أن يبيع من وراء الدراسة، أنا أريد هنا أن يكون هناك التزام بالمحاصيل الاستراتيجية، هذه ستنظم العمل فى مصر كلها، لو أخذ منى

ذرة وقمحا، وأنت مطلوب منك، فأنت تستورد القمح بالمليارات، فأنا أنتج قمحاً يوازى ٤٠٪ من استهلاكى، لماذا تخاف عندما تقول الدولة أنها ستشتريه، فالدولة توفر للـ٦٠٪ عملة صعبة تشترى بها القمح، وعندما تحصل على ٩٠ ٪ من احتياجاتك من الذرة بالعملة الصعبة، فإن الدولة تكون معها نقود لكى تشترى، والـ ١٠٪ التى ينتجها الفلاح تقول إنها ليس معها نقود لتشتريها، لماذا هذا الكلام ؟ فأنا أقول المحاصيل الاستراتيجية وهى عبارة عن ٣ أو ٤ محاصيل، اليوم عندما يأخذ منى الذرة، فأنا أستطيع أن أزيد مساحة الذرة على حساب الأرز الذى يستهلك مياها، ولا أفرح بتصدير كيلو أرز، كيلو الأرز يكلفنى مياها بـ ١٤ جنيهاً، ستقول لى كيف، فهذا الرجل فلاح ولا يعرف شيئاً، لا، هو يكلفنى فى زراعات أخرى ١٤ جنيهاً، يأخذ مياها تخسر مصر ١٤ جنيهاً، أنا أصدره بدولار أو بدولار وربع بعشرة جنيهات، فأنا بذلك قد خسرت ٤ جنيهات فى كيلو الأرز الذى أصدره، إذا أخذ منى الذرة بـ ٣٢٠ جنيها، أنا كفلاح سأزرع ذرة ولن أخالف فالمحافظات التى تخالف ونعود وننفق ٤ مليارات جنية للبيئة مثل القليوبية وخلافها والمحافظات القريبة والقاهرة الكبرى وأجزاء من الشرقية وغيرها، لن تخالف بعد ذلك وستزرع الذرة، هذه منظومة لصالح الدولة قبل الفلاح يا دكتور جابر، وأظن أن الميزانية تسمح بشراء المحاصيل الاستراتيجية من الفلاح وزيادة قليلاً من الدولة، والفلاح لا يبيع منتجه كله، الفلاح لو قلت له إن أردب القمح بعشرة آلاف جنيه، لابد أن يحتفظ بأردبين فى البيت، لظروف قد تحدث ولا يجد خبزاً، يطحن ويخبز، أو للتقاوى وجزءاً للبليلة، فهو يبيع نسبة من محصوله ولن يبيعه كله، اليوم تأتى البيانات خطأ ويقول لك نحن أنتجنا ٩ ملايين، وقد أمتلأت فقط السعة التخزينية المقدرة بأربعة ملايين، أقسم برب العزة أن الأربعة ملايين، منها مليون مستورد يتم خلطة بالمحلى، وهو يأتى من أوكرانيا وخلافها، الأردب لا يقف بمائتى جنية، يتم ضربه ويدخل للحكومة بـ ٤٠٠ جنيه وكلها لجان (مشى حالك) وتفتيش (مشى حالك)، اليوم أنا أحمى الفلاح وأقول ماذا، الحكومة تأخذ من الفلاح عن طريق الجمعية الزراعية، الجمعية الزراعية تعرف أن عمرو موسى عنده فدانين، زرع فدانا، أنتج له متوسطاً ١٥ أردباً، ستأخذ منه ١٥ أردباً وستعطيها للدولة، عن طريق الجمعية الزراعية وبذلك لا أدخل التاجر، فالتاجر يأتى ويزن من الفلاح، أفسحوا صدركم لى لأن هذه النقطة مهمة جداً، التاجر يأتى ويزن من

الفلاح القمح، وإذا كانت الدولة قد قررت سعره بـــ ٤٠٠ جنية، يقول له سآخذه منك بـــ ٤٥٠ جنيه، ثم يأتى برمانة غير الرمانة الخاصة بالميزان، الرمانة التى تزن الشوال ١٥٠ كيلو، تزنه ٢٥٠ كيلو ويسرق ١٠٠ كيلو من الفلاح، يغيرون الرمانة الخاصة بالميزان وكلكم تعرفون الميزان الذى يعمل بالرمانة السبيبة، بغير الرمانة الخاصة بالسبيبة، وهذا كله يحدث والفلاح مظلوم، فلابد أن تقف بجوار الفلاح ونحن نقول هذه محاصيل استراتيجية ولن تؤثر على الفلاح، ولكن لا تقل لى أن تحدد الدولة سعر ضمان وتتركنى، بل تحدد سعر ضمان وتأخذه منى، لكن أن تتركنى فهذا مرفوض، لن يحدث شىء وستغلق المضارب، ففى هذا العام حددت الدولة مبلغ ١٨٥٠ جنيه ثم قفلت مضاربها، الفلاح باع بـــ ١٤٠٠ و ١٣٠٠جنيه، اليوم التاجر هو الذى يسلم بـــ ١٨٥٠جنيه، هذا لا ينفع، حرام فنحن بذلك نبيع الفلاح للتاجر، الوسيط هو الذى يكسب، فالخضار غالى فى السوق لماذا ؟ بسبب الوسيط، النقل والوسيط، لكن لو عاد التسويق التعاونى للجمعيات كما كان منذ زمن وتعود الدولة لتأخذ المحاصيل وهذا الكلام، فإن كل شىء سيكون موجوداً، وشكراً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً .

السيد الأستاذ رفعت داغر :

شكراً سيادة الرئيس، الحقيقة أن هذه المادة موجودة فى دستور ٢٠١٢، المادة رقم ١٥ وعليها إضافات فى المادة المستحدثة، لو سمحت لى يا سيادة الرئيس أن أقرأها، "الزراعة مقوم أساسى للاقتصاد الوطنى وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها باستصلاح الأراضى الصحراوية وضمان عدالة توزيعها على صغار الفلاحين وشباب الخرجين، ويحظر تمليك الأراضى الزراعية لغير المصريين، وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى والحيوانى وضمان شراء المنتجات الزراعية بسعر مناسب، ودعم الصناعات الزراعية وتنمية المحاصيل والأصناف النباتية والسلالات الحيوانية والثروة السمكية، وينظم القانون حماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال، كما تلتزم الدولة بتنمية الريف ورفع

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

وفيما يتعلق بموضوع تسويق المحاصيل أو شراء الدولة للمحاصيل، ما هو رأيك .

السيد الأستاذ رفعت داغر :

الكلام الذى يقوله الحاج ممدوح هو واقع، لأنه كما قال الحاج ممدوح، السنة الماضية، قال الرئيس مرسى سنأخذ الأرز بـــ ٢٠٠٠ جنيه ولكنه لم يفتح الشون والمضارب لكى تأخذ الأرز، وبالتالى لم يحدث تفعيل للألفى جنيه وعندما كان يتم بيع الأرز، قال الفلاح لن أبيع إلا بألفى جنيه لأن الرئيس قال بألفى جنية فيرد عليه (خلى الرئيس يأخذ منك) وأنتظر حتى (تزنق) الفلاح فى هذا الموضوع وعليه ديون، فأضطر أن يبيع بالسعر المطلوب باع بـــ ١٤٠٠ و ١٥٠٠ ولم يبع بألفى جنيه، كذلك الأمر يحدث بالنسبة للقمح أيضاً نحن نستورد قمحاً من الخارج بأسعار تقارب السعر الذى تعطيه للفلاح، فلماذا لا تأخذ الدولة القمح من الفلاح وتنشئ شوناً وصوامع تخزن فيها القمح المصرى والقمح المصرى فى انتاجه أحسن من القمح المستورد، إذن المشكلة لدينا أن ننشئ صوامع وهذه الصوامع هناك جهات مثل القوات المسلحة عرضت أن تنشئ صوامع، ولو طرح على القطاع الخاص أن ينشئ صوامع لتخزين القمح، فإن هناك أناس كثيرون سيقومون بعمل صوامع ويؤجروها لوزارة التموين لكى تشترى القمح وتخزنه فى الصوامع، فمن الضرورى أن تشترى الدولة منتجات الفلاح الزراعية، قصب السكر، السكر الآن ارتفع سعره ووصل إلى ٥ و ٦ جنيهات، الدولة تأخذ طن قصب السكر بـــ ٣٢٠ جنيها فهذا يضلع الفلاح الذى يزرع قصب سكر، وغيرها أيضاً من الزراعات الاستراتيجية، البرتقال يباع على الشجر بجنيه، الفلاح يبيعه للتاجر بجنيه، طبعاً هو يباع فى الأسواق بـــ٥ و ٦ جنيهات لكن التاجر يأخذه من الفلاح بجنيه، لو أننا فتحنا فرصة لتصدير البرتقال، البرتقال يباع فى السعودية الكيلو من خمسة إلى عشرة ريالات، أى من عشرة إلى عشرين جنيها تقريباً، فلو فتحنا باب التصدير، لو فتحت الحكومة باب التصدير للبرتقال، فإن الفلاح سيبيعه على الأقل بخمسة جنيهات، سيحقق معه إنتاجية، لأنه هكذا

وعندما يأخذه التاجر من الفلاح بجنيه، فإنه لا يحقق معه عائداً يعادل الاستهلاك الذى يحدث، فأيضاً نرجو من الحكومة أن تضع آلية لتسويق الحاصلات الزراعية الاستراتيجية، وشكراً سيادة الرئيس .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً، النص الذى قرأته، ابعثه لى من فضلك .

السيدة الدكتورة عبلة عبد اللطيف :

من ناحية الترتيب، فإن النص الذى أقترحه الأستاذ رفعت داغر الآن الذى يتضمن تنمية الريف، أعتقد أنه يمكن أن يكون ترتيبه أفضل ولكن أنا عندى ثلاث نقاط محددة النقطة الأولى أنه لو سمحتم لى ليتنا نضع فى بداية هذه المادة شيئاً يخص الزراعة لكى نبرر لماذا وضعنا مادة للزراعة ولم نتكلم عن باقى القطاعات فى مصر أو أحد المقومات الأساسية شىء بهذا المعنى، لأننا لن نضع مادة لكل قطاع فهذا مقترح، هذه هى النقطة الأولى .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

ما هو المقترح ؟ أذكريه مرة ثانية .

السيدة الدكتورة عبلة عبد اللطيف :

أقدم الأنشطة، الزراعة أقدم الأنشطة الاقتصادية فى مصر، شىء يبرر الاهتمام الخاص الذى أعطيه لها، ولست بذلك أحول مصر إلى دولة زراعية ولكن .

(مقاطعة من الأستاذ ممدوح حمادة)

السيدة الدكتورة عبلة عبد اللطيف :

ثانية واحدة ، هذه هى النقطة الأولى – النقطة الثانية هناك شىء مهم جداً لم يذكر وهو شىء أساسى وسيحل مشاكل كثيرة وهو تشجيع ودعم التعاونيات الزراعية فى كل العالم ، وفى أوروبا ، التعاونيات الزراعية هى التى تقوم بعملية التسويق الجماعى للفلاحين وهى التى تعطيهم فرصة لكى يتمكنوا من بيع منتجاتهم دون أن يظلموا مع التاجر ، والتعاونيات الزراعية أيضاً فى نفس الوقت هى التى ستسمح بأستزراع الأراضى فى الصحراء – أراض فـــى الصحراء لا يمكن أن توزع ببساطة على

صغار الفلاحين بقطع صغيرة لأن اقتصادياتها بطبيعتها تستوجب زراعتها فى مساحات كبيرة ، لكن التعاونيات التى يملكها الزراعيون تستطيع أن تقوم بهذا ، فأنا أعتقد أن تشجيع ودعم التعاونيات الزراعية هو أمر لابد أن يضاف، أخيراً، بالنسبة لموضوع التسويق – عملية الشراء عندما توضع بهذا الشكل ، أعتقد أنها ستكون صعبة ، المفروض أن يتم والدولة بدأت فيه ولكنها قامت بشكل خاطىء ، أنها تحدد الـ Floor Price تحدد أقل سعر يمكن أن يباع به المنتج وتحدده قبل الدورة ، قبل الموسم الزراعى ، لأن الفلاح مشكلته أنه لا يعرف السعر الذى يمكن للدولة أن تشترى المطروح فى السوق ، وهى نشترى ما لا يستطيع هو أن يبيعه ، فهذه كانت هى الفكرة التى ظهرت عندما بدأ إصلاح الـ System الزراعى فى أوائل التسعينيات ، بدلاً من التعاونيات الزراعية – الشتوية ، وكذا – التى كانت تشترى بأسعار منخفضة جداً ، بدأت الحكومة تتبع الأسعار العالمية ، وكانت تحدد السعر وتشترى ما لا يستطيع الفلاح أن يبيعه بالخارج ، فأنا عندما أطلب منها أن تشترى كل الإنتاج ، فإننى بذلك أحرمه أيضاً من فرصة أنه يمكن أن يبيع بسعر أفضل لشخص آخر ، فالمفروض أنها تشترى الـRemainder وهو ما لا يستطيع بيعه بالخارج ، فربما كان تحديد السعر قبل الموسم الزراعى يكون هو الأفضل ، ودعم وتشجيع التعاونيات الزراعية سيساهم جداً فى عملية التسويق .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً .

السيد الأستاذ ممدوح حمادة :

بعد إذنك مداخلة صغيرة – كلام الدكتورة عبلة هذا فى منظومة واستراتيجية زراعة فى مصر – نحن نتكلم الآن فى محاصيل – وأنا سعادتك قدمت لك كل ما قالته من مقترحات خاصة بالتعاونيات ووضع سعر المحاصيل قبل الزراعة بوقت مناسب ، تحديد سعر ائتمان، هذا الكلام، وهى تقول لك سأحرم الفلاح من البيع فى الخارج – لماذا إذا استطاع الفلاح أن يبيع القمح فى الخارج بـ ٤٥٠ جنيها فليبيعه بـ ٤٥٠ جنيهاً ، أنا أقول : تلتزم الدول بالشراء بالسعر الذى ستحدده الدولة بسعر مناسب للفلاح لكى لا تدخل فى منظومة زراعية واستراتيجية زراعية خاصة بالدولة لن تنفذ إلا بعد عشرين أو

ثلاثين سنة – أنا أريد أن أنقذ الفلاح الآن ، والذى يهجر أرضه ويبيعها وهى قالت إن الزراعة لا تمثل إلا ١٥٪ فى مصر – (فبلاش الـ ١٥ هذه) وصرحوا للفلاحين أن يبيعوا الأرض مبانى كل أراضى الدلتا صالحة للمبانى والناس تريد أن تبنى – فلماذا الآن تصدرون قانوناً بتحريم بناء الأرض و١٠٠ ألف جنيه غرامة و٤ سنوات سجناً ونحافظ على الرقعة الزراعية ، كيف نحافظ على الرقعة الزراعية وأنا أجعل الفلاح (يطفش) فالرجل صاحب الملك إذا كان ميسوراً قليلاً ويقيم فى القاهرة وعنده عشرة أو خمسة عشر فداناً يؤجرها لمستأجر ، والمستأجر يخسر فإنه (يأكله) الرجل يقول لك أبحث لى عن مشتر لهذه الأرض يا عم الحاج ، ويأتى التاجر ويأخذها ويقسمها إذا كانت قريبة من عزبة أو شىء من ذلك ، إلى مبان ومخازن وهكذا – أنتم أحرار أنا قلت ما عندى وأقسم برب العزة إذا سار الأمر هكذا فإنه خلال خمس سنوات لن تجدوا شيئاً فى أرض الدلتا ، وهناك أكثر من مليون فدان بنيت خلال هذه الفوضى وليس ١٥٠ ألفاً كما تقول ، بل أكثر من مليون فدان ضاعوا من ٢٠١٠ حتى الآن على مستوى جمهورية مصر العربية بسبب (زنق) الفلاحين وأصحاب الأرض ، ومن يحتاج قيراط مبان فإنه (يحوط) على فدان أرض وكلكم تشاهدون وأنتم تسيرون على الطريق الزراعى وهنا وهنا وفى القرى عندكم والبلاد ، أن الفلاحين كلهم هجروا أراضيهم ويعملون كعمال نظافة فى القاهرة هنا ، لأنهم لا يجدون حتى الأيدى العاملة التى تنتج إنتاجاً زراعياً .. شجعوا الفلاح أرجوكم فى شراء المحاصيل الاستراتيجية ، فهى التى ستحافظ على الرقعة الزراعية ، البقية الباقية فى الدلتا التى وصلت إلى ٣ ملايين ونحن نضحك على بعضنا البعض ونقول ٥ ملايين وهى لا تتجاوز ٣ ملايين ، وهناك مليوناً فدان بنيت وهى تفسد مليونى فدان أخرى، وشكراً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً ...

السيد اللواء مجد الدين بركات :

شكراً سيادة الرئيس ، الحقيقة أن ملاحظتى متعلقة بصياغة الفقرة الثانية ، سنلاحظ حضرتك فى السطرين الثانى والثالث ، هناك ترديد لعبارة واحدة وهى الأراضى المستصلحة أو القابلة للاستصلاح فأنا

أقترح صياغة لتلافى التكرار وهى : بعد كلمة من الاستغلال فى بداية السطر الثانى ، تبدأ بعدها فصلة ، كما ينظم الملكية الزراعية للأراضى المستصلحة والقابلة للاستصلاح بما يحقق تنميتها وتوفير المساحة الاقتصادية الكافية للإنتاج الزراعى وتأكيد عدالة التوزيع وتخصيص نسبة منها للشباب ولصغار الفلاحين والعمال الزراعيين ، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

يا سادة أنا منحاز لكلام الحاج ممدوح وكلام الدكتور جابر فى التأصيل الاقتصادى لفكرة التسويق التعاونى أو دخول الدولة للشراء، السلع الرئيسية الجوهرية التى يتحدثون عنها سلع مصر تستهلك ضعفها، وبالتالى شراء هذه السلع من الفلاح سوف يوفر أولاً فكرة تحديد أو ضبط الأسعار فى استهلاك هذه السلع على المواطنين. ثانياً سوف يشجع الفلاح الذى سوف يجد سعر السوق يتم الشراء به فيتوسع فى زيادة رقعته الزراعية أو يحاول أن يطور الإنتاجية بشكل رأسى لكى يستفيد وينجح، وبالتالى نحن نوفر عملة حرة بهذه الوسيلة المحلية باتحاد تعاونى جديد أو بتعاونيات موجودة، لكن الدولة ابتداء لابد أن تدخل فى الموضوع، ولابد أن نتحدث فى هذا الإطار باعتبار أنها ضرورة اجتماعية، يعنى بدلاً من أن يتحدث عن أن الدولة تدخل وتسعر تسعيراً جبرياً أم تسعيراً ودياً وهذه سلع جوهرية للإنسان سواء السكر أو القمح أو الذرة أو الأرز، هذه مسائل نحن نحتاج ضعفها، ضعف الذى ينتجه الفلاح المصرى، وبالتالى ما دمنا نستهلك ضعف هذه الكمية إذن الدولة لن تخسر من شراء هذه السلعة وطرحها فى الأسواق نتيجة أن السوق يستوعب أكثر من ذلك هذه واحدة، ثانيا أنا أرى أن واضع المشروع استخدم كلمة الثروة السمكية فى السطر الثانى من الفقرة الأولى، أنا من رأيي أن الفقرة الأولى تسحب منها (تشطب منها) كلمة الثروة السمكية ونضيف فقرة من سطر واحد بعد انتهاء الفقرة الأولى تقول "كما تلتزم الدولة بتنمية الثروة السمكية وحماية مناطق الصيد" بحيث أننا أضفنا مناطق الصيد وبعد ذلك نكمل الفقرة الثانية الرئيسية" وينظم القانون استخدام الأراضى ويحمى الفلاح والعامل الزراعى ويخصص للشباب وصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والصيادين، على الدولة تنظيم الملكية للأراضى الزراعية، بحيث أننا ندخل مع صغار الفلاحين وصغار الصيادين فى توفير الأماكن التى يمكن أن تستخدم

لتنمية الثروة السمكية، وبهذا نكون أحدثنا نوعاً من أنواع التكامل لأننى لا أريد أن أستبعد الصيد يا إخوانى نحن أهملناه بشكل كبير جداً وعندما استمعنا نحن فى لجنة الحوار المجتمعى واجتمعنا بالصيادين شعرنا بمرارة شديدة فى أن هذه الثروة تتآكل وتتناقص فى حين أنه من الممكن بالحفاظ عليها وتنميها وحماية هؤلاء الصيادين ودعمهم ودعم مناطق الصيد وحمايتها من الردم ومن التجريف ومن القرصنة يمكن أن تساهم فى توفير الغذاء، غذاء هام جداً للشعب المصرى، وبالتالى دون أى تكلفة ويكون هذا من مهام الدولة المصرية الحديثة القادمة، وشكراً.

السيد الأستاذ محمد سلماوى (المتحدث الرسمى):

أنا أتنازل عن الكلمة، أنا كنت سوف أتحدث عن الثروة السمكية.

السيد الدكتور كمال الهلباوى (نائب رئيس اللجنة):

شكراً سيادة الرئيس، بالنسبة للزراعة والتحديات والمشكلات نحن نريد أن نعمل كل ما هو ممكن لضرورة ربط الفلاح بالأرض والقرية والزراعة، نريده أن يحب هذه الزراعة ولا يسعى لأن يذهب للمدن ويبحث عن مهنة أخرى، وثانياً أنا أستعجب مثل سامح بك من أن الثروة السمكية هنا، لا الثروة السمكية ولا الصيادون يجب أن تكون هنا، هذا مجال وذاك مجال بالكامل، الأمر الآخر أنا عندى قراءة تقول الزراعة مقوم أساسى للاقتصاد الوطنى وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها وتعمل الدولة على توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى والحيوانى وتنميتهما ودعم الصناعات الزراعية وشراء المحاصيل بسعر مناسب، لأن الدخول فى تفصيل المحاصيل والأصناف النباتية والسلالات الحيوانية والثروة السمكية ليس مكانه أبداً الدستور، لكن مكانه القوانين مكانه أماكن أخرى، فالثروة السمكية والصيادين أبعدهم تماماً عن الفلاحين والزراعة يعنى كل ما يمكن أن يوضع فى فقرة تجعل الفلاح يحب الأرض ولا يحولها لمبان ولا يهجر الأرض ويسافر إلى المدن يجب أن نفعله، شكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أرجو أن تكتب لنا نصاً فى هذا التحويل واعطه لنا من فضلك.

السيد الأستاذ أحمد الوكيل:

شكراً سيادة الرئيس فى الحقيقة أنا متفق فى كل ما قاله ممدوح بك ورفعت بك على وضع الزراعة، وأريد أن أقول أيضاً أضيف إلى هذا أن الذى تحدثنا عنه فى النص الماضى الذين يتعاملون فى القطاع غير الرسمى هم الوحيدون المستفيدون فى العملية (الجليبة وما إلى ذلك) هم المستفيدون الوحيدون مما نحييه فى تسويق المحاصيل، أنا معه فى أنه لابد أن تكتب مستلزمات إنتاج لكن دعونى أعطيكم بعض الأرقام من فضل حضراتكم، نحن نستهلك ١٧ مليون طن قمح نستورد منه ما بين ١١، ١٢ مليون طن، هذه أرقام دقيقة، نستورد حوالى مليونى طن ذرة ونستهلك مليونين وخمسمائة إلى مليونين وستمائة، عندنا إنتاج من الأرز يقارب الـــ٦ ملايين طن، فى عملية بسيطة لتحويل الإنتاج الزراعى إلى أرقام ستدخل حضرتك فى مليارات المليارات الدولة لا يمكن أن توفرها ولا عندها هذه القدرة فى النظام المصرفى ولا عندها أيضاً المخازن لاستيعاب هذه النقطة، هل معنى هذا أننا نترك الفلاحين بهذه الطريقة؟ لا، توجد دول لها أنظمة وعندنا مثلاً أوروبا، الولايات المتحدة هذه الدول ماذا تفعل؟ هذه الدول تضع سعر ضمان قبل الزراعة لأجل أن المنتج الفلاح يأخذ قراره، يعنى مثلاً مثلماً قال ممدوح بك، قال الأردب بـــ٤٠٠ جنيه فبناء عليه المنتج الزراعى أخذ قراره بأنه يزرع قمحاً من قبل ميعاد الزراعة، نحن نريد أن نقول فى القمح الموضوع مختلف قليلاً، طبعاً أنا معه فى الفساد الذى هو فى الدعم السلعى على الإطلاق فى جميع أنواعه فى مصر، ٤٠٪ منه كله فساد فى كل القطاعات، لكن أريد أن آخذ الكلام الذى قاله ممدوح بك أنه اليوم ما الذى يستطيع أن يعمله، إذا سعر السوق لم يصل إلى سعر الضمان يلتجئ للدولة، فى هذه الأثناء لأن سعر السوق هو السعر العالمى، يلتجئ للدولة ليأخذ الفرق، فيما ضمنته ولم تستلمه منه، يكون بهذه الطريقة يمكن فى الاقتراحات التى تفضلوا بها بأننا نضع سعر ضمان تلتزم الدولة فى أنها تعوض الفلاح عن هذا الفرق فى حالات أن الأسواق العالمية انخفضت عن سعر السوق، آخر نقطة فى الحقيقة أريد أن أتحدث فيها هنا فيما يخص الملكية الزراعية، الملكية الزراعية المستصلحة والقابلة للاستصلاح بما يحقق تنميتها ولا يتعارض مع اقتصاديات الزراعة، لأننى ليس من المعقول أن أذهب وآخذ أرضاً اليوم فى الوادى الجديد أحضر ماكينات وأستصلح ٥٠٠٠ آلاف فدان ٣٠٠٠ فدان تحتاج لرأس مال وأموال كثيرة لكى أحضر معدات تزرع ٥٠٠ فدان لن أذهب،

اقتصادياتها لا تسمح، لابد أن يكون استصلاح الأراضى بما يتفق مع اقتصاديات الزراعة فيها، وشكراً يا ريس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً يا أحمد بك.

السيد الأستاذ عمرو صلاح (المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

أنا أرى أن الاقتراح الذى قدمه الأستاذ سامح عاشور ربما يكون الاقتراح الأشمل والذى بلور أغلب النقاشات، أنا فقط تحفظى على حاجة أخيرة فى نهاية المادة وتأكيد عدالة التوزيع، أنا لا أعرف ما هو المقصود بتأكيد عدالة التوزيع؟.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

قل مرة أخرى.

السيد الأستاذ عمرو صلاح (المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

تأكيد عدالة التوزيع، هذا نص مبهم ويحمل صيغة أيديولوجية أرى أنه لا داعى لوجوده، جملة تأكيد عدالة التوزيع.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

التعديل هو عدالة الإنتاج، ليس التوزيع والحاج ممدوح قالها.

السيد الدكتور طلعت عبدالقوى:

شكراً سيادة الرئيس يمكن هناك أمران يهمانى وأنضم للأخ ممدوح والحاج رفعت، إنما هناك أمران مهمان جداً يا سيادة الرئيس من الواقع العملى، موضوع الرقعة الزراعية، الرقعة الزراعية بأمانة أيام أن كان عدد سكان مصر مليونا مساحة الأرض كانت كل مواطن له فدان، الآن كل ١١ فرداً لهم

فدان، الأمر الخطير جداً وحدث فعلاً، وأنا من محافظة الغربية مثلما تعرف حضرتك، اعتداء قاتل على الأرض الزراعية قد يكون لسبب مشكلة مثلاً أن محافظة الغربية ليس لها ظهير صحراوى فحدث اعتداء صارخ على الأرض الزراعية، النتيجة حضرتك الآن التعامل به نوع من أنواع الرفاهية فى التعامل مع هذه القضية، الاعتداء على الأرض الزراعية، والناس مضطرة لأنه كثيراً ما وعدوا فى مراحل زمنية ليست بالقليلة أنه سوف يكون هناك تخطيط عمرانى جديد، وتم الرسم والطيران رسم وما إلى ذلك، فأصبح لزاماً على أى شخص مقيم فى أى قرية مثلاً من قرى محافظة الغربية الذى امتداده العمرانى وسكنه هو فى الأرض الزراعية ولن تستطيع أن تأتى ناحيته لأن المسألة طبيعية السكان تزيد والناس تزيد ويريد أن يزوج ابنه فيقوم ببناء حجرة وما إلى ذلك، وهذا واقع موجود، فالمفروض أن يكون هناك بالتوازى أننى اليوم حتى إذا كان هناك إهدار فى الأراضى الزراعية فى منطقة الدلتا يكون هناك امتداد فى مناطق جديدة وهذا لم يحدث، فالتعامل مع القضية، كلمة تلزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية، فما هى الآلية؟ وما هى النتائج؟ وتعالى حضرتك لنرى مساحة مصر أهدر منها مساحة تبلغ كم؟ أنا أرى أنه لابد أن تكون هناك صرامة فى هذه القضية والصرامة أننى لن أجرم فقط. أن يكون عندى خطة زمنية محددة لعملية زيادة الأرض المستصلحة، خطة زمنية محددة هذه لابد أن تكون حتى موضوعة لأن كل الذى نقوله كلام إنشائى، على الواقع لا يوجد مثل هذا الكلام، الأمر الأخير وهو القضية التى أثيرت وأيضاً أؤكد عليها نحن وضعنا آلية معينة لتوزيع الأراضى، عملية صغار الشباب وما إلى آخره هذه عملية لم تنجح، فحدث تفتيت واليوم تعطى له أرضا ولا توجد خدمات ولا آبار ولا مياه وبالسلامة ونرجع لمناطق كثيرة فى البحيرة وغيرها ضاعت تماماً، فأرجو ألا نضع فى الدستور نصا مثل هذا، كتجربة فشلت أضعها فى الدستور ثانية، أقول التعاونيات، أقول كذا، إنما اليوم الشباب والصغار هذا نوع من أنواع كأننا نعمل شيئاً منظراً وستكون نتيجتها سيئة جداً، وأرجو أننا لا نتعرض لها ونتركها للقانون ينظمها أو نقول الكيانات بالتعاونيات، وشكراً.

السيد الأستاذ خالد يوسف :

مشكلة عدم شراء المحاصيل الزراعية أنا رأيي هى أصل كارثة الفلاح المصرى، والدولة المصرية عندما تخلت عن فكرة الجمعيات الزراعية التعاونية واستبدلتها بفكرة بنك الائتمان الزراعى خرب بيت الفلاح وخرب بيت مصر، فلابد من عودة النظام التعاونى ونظام الجمعيات التعاونية للفلاحين وهذا هو بيت القصيد فى الحكاية، شراء المحاصيل ضرورة ملحة وأنا رأيي استراتيجية أيضاً وأنا أطمئن الأساتذة المتخوفين من حكاية الصوامع إن الدولة، ليست الدولة المصرية التى انتبهت، الإمارات العربية عندما أرادت أن تعطى ٤ مليارات لمصر اشترطت أن يكون منها مليار لإنشاء صوامع لأنهم درسوا الموضوع ووجدوا أن أزمة مصر أنه لا توجد صوامع فلا تستطيع أن تشترى من الفلاح، فالآن الحكومة مجبرة على إنشاء الصوامع لأن المنحة التى جاءت لنا من الإمارات منها ربعها بالضبط ذاهب لبناء الصوامع، وبالتالى النص على شراء المحاصيل شىء أساسى، الاعتداء على الملكية الزراعية أنا لابد فى هذا النص الذى يتحدث عن حماية الرقعة الزراعية أننى أرقى هذا الالتزام الدستورى إلى التجريم، هو مجرم بالقانون لكن للأسف الانتهاكات التى حدثت فى الثلاث السنوات الماضية بجد مرعبة وتهدد المستقبل كله فلابد من وقف هذا النزيف بقرارات حاسمة ومانعة وجامعة تجعل أى مشرع لا يستطيع أن يعمل حتى فكرة الامتداد السكانى المشروع، هو مشروع لكن هو خلال الثلاث السنوات الماضية كل قرية أخذت حقها لـــ١٥ سنة قادمة، فأنا لابد لو أن هذا الدستور سوف يعيش حتى ١٠ أو ١٥ سنة تجريم الاعتداء على الرقعة الزراعية أنا رأيي شديد الأهمية...

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

يا أستاذ خالد طبعاً الاعتداء على الرقعة الزراعية بالشكل الذى نراه هذا مسألة خطيرة للغاية، وفى نفس الوقت الانفجار السكانى وضرورة أنك تجد لهم مكانا، لابد أن تجد الحكومة حلا لهذا، ما هو الحل ونحن جالسون معاً هنا، إما الأراضى المستصلحة والصحراء والظهير الصحراوى فى المحافظات، إنما مجرد أننا نقول وهذا شىء ضرورى لا يحتاج نقاشا تآكل الأرض الزراعية خطير جداً، إنما الناس ماذا سنفعل بهم؟ لابد أنها تحل، فيكون هذا يرتبط بالظهير الصحراوى والأراضى الصحراوية وتمكين الفلاحين من كذا وهنا تمكينهم كيف، ماذا سيفعل فى الأراضى الصحراوية؟ لا توجد مياه ولا آلات ولا عنده

أموال ولا شيء، إذن لابد أن نخلق الزراعة الجماعية التعاونية هذه مسألة راكبة على بعضها أو ضرورى نركبها جيداً، ونحن نتحدث عن الزراعة واستصلاح الأراضى وإتاحة الأراضى للشباب وللفلاحين وما إلى ذلك نعالج موضوع أين إذا ما منعنا، ويجب أن نمنع أى عدوان على الأراضى الزراعية ونبعث الناس، من عنده ولدان وثلاثة وأربعة زيادة أين يذهبون، لابد من حل شامل، الشيء الصعب عندنا أنه لا يوجد حل كامل أنت لا ترى المشكلة فى كليتها إنما ترى هذه فتخلق مشكلة أخرى وترى الثانية فتخلق مشكلة ثالثة، ولذلك أنا أقترح أن نشكل مجموعة صغيرة ترى المادتين الخاصتين بالزراعة هذه مسألة ضرورية لابد أن نتعامل معها إنما ليس أن نتعامل معها فنخلق مشكلة أخرى، فنحن متفقون إذن على ضرورة التعامل مع هذه الكارثة الكبرى فى تآكل الأرضى الزراعية فى الدلتا، إنما ماذا سوف نعمل فى الزيادة الضخمة فى السكان التى الأخ محمد إبراهيم منصور غضبان منها لو قصرنا فيها، لابد أن نرى ماذا سنفعل فيها، فيمكن الدكتور طلعت والحاج ممدوح والحاج رفعت ولو أنه أظن أن هناك أحداً أعطاهم لقبا من هنا ولقباً من هنا يعنى أخرجهم من الفلاحين وأدخلهم فى الفئات بهذا الشكل فما زلتم أنتم ممثلو الفلاحين وضرورى أن تجلسوا فى أى ....

(صوت من القاعة للأستاذ خالد يوسف: عنده ٢٠٠ فدان يا بك، فلاح إيه، دا رأس مالى مستغل)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أنس حكاية المستغل هذه ، فلاح أه لكن مستغل لا، فما هو رأيكم أنا عندى ٦ تعديلات كاملة الآن ستة تعديلات جاءت من أكثر من عضو والسابع جاء، ستة تعديلات أصبحت سبعة تعديلات، والأستاذ أحمد أتحفنا بتعديل ثامن، الآن فأرجو أننا نشكل الآن مجموعة عمل ينسقها فى رأيي الدكتور طلعت عبد القوى ومعه الحاج ممدوح والحاج رفعت ومن يريد ومن الممكن الأستاذ أحمد الوكيل يكون موجوداً والأستاذ خالد يوسف مع الجناح الآخر يكون موجوداً.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

أنا فقط اترجاك لا يكون أحمد الوكيل ولا الدكتورة عبلة، والباقى أى أحد.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

إذن يكون بدلاً منهم حسين عبدالرازق وخالد يوسف، عندنا خبر لطيف والله أن منى ذو الفقار تقول إنها أدخلت كل هذه التعديلات على النص، اقرأى لنا هذا النص.

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

لو أن هناك نقطة غابت منى راجعونى، أنا حاولت ولكن فى بعض الأحيان غيرت المكان

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

الدكتور جابر عنده كلمة يريد أن يقولها لكى.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

أنا فقط الآن فى الحقيقة عندما سمعت الكلام الآن، نحن عندنا محاصيل استراتيجية، والحكومة تذهب لاسيترادها وتدفع عملة صعبة يعنى مثل القمح، هى تستورد ١١ مليون طن كل سنة وتدفع على الأقل لـــ ٥ ملايين طن نقداً، على الأقل ٥ ملايين طن نقدى وكل الإنتاج المصرى لو تعاظم لن يصل فى الحقيقة إلى ٤ ملايين طن، إذن لماذا لا تلتزم الحكومة بشراء الـــ٤ ملايين طن قمح على الأقل سيكون قمحاً طازجاً، سيكون قمحاً ليس فيه دود ولا سوس، لا يوجد عندها صوامع هى فى الحقيقة تعمل أولوية لتخزين الإنتاج تخزنه عند الفلاحين، تشتريه من الفلاحين وتقول له خزنه عندك، هناك مليون وسيلة ولذلك أنا غيرت رأيي وأصر على إلزام الدولة بشراء المحاصيل الاستراتيجية التى تستوردها أولاً يوجد محصول تدهور فى مصر لأن الدولة لم تعد تشتريه رغم ارتباطه بالدولة المصرية وهو القطن وليس ممكنا أن الفلاح يأكله ولا يعمله مراتب، فأنا أنضم إلى ضرورة شراء الدولة للمحاصيل الاستراتيجية فتعمل صوامع أو أى شىء هى حرة.

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

ممكن تسمعونى لأنى عندى حوالى ٨، ٩ حاجات بذلت جهداً فيها وإذا غابت عنى نقطة راجعونى، الزراعة أقدم الأنشطة الاقتصادية فى مصر، ممكن أعرق، الزراعة أعرق الأنشطة.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

الزراعة فى مصر هى أقدم حضارة زراعية فى التاريخ.

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

الزراعة دعنا نصلحها بعد ذلك يا خالد إذا سمحت، الزراعة أعرق الأنشطة الاقتصادية فى مصر وهى مقوم أساسى للاقتصاد الوطنى. تلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها وتعمل على تنمية المحاصيل والأصناف النباتية والسلالات الحيوانية وحمايتها. وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى وكفالة شرائه بسعر مناسب ودعم الصناعات الزراعية لكى أفتح مجالا إذا ما كانت سوف تشتريه أو غيره، وشراء المحاصيل الاستراتيجية وشراء المحاصيل الزراعية بسعر مناسب.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

ودعم الصناعات الزراعية.

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

شراء المحاصيل الاستراتيجية بسعر مناسب ودعم الصناعات الزراعية، وينظم القانون استخدام أراضى الدولة بما يحقق العدالة الاجتماعية ويحمى الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال، كما ينظم الملكية الزراعية للأراضى المستصلحة والقابلة للاستصلاح بما يحقق تنميتها وتوفير المساحة الاقتصادية الكافية للإنتاج الزراعى وتأكيد عدالة التوزيع وتخصيص نسبة منها للشباب وصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والتعاونيات المملوكة لهم، ثم فقرة جديدة، وتلتزم الدولة بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، كما تلتزم بدعم التعاونيات الزراعية.

وتكفل الدولة، تنمية الثروة السمكية وحماية ودعم الصيادين ومناطق الصيد، كما تلتزم الدولة بتنمية الثروة السمكية كمورد غذائى أساسى وتكفل رعاية الصيادين وحمايتهم داخل المياه الإقليمية، ممكن هذه نجعلها مادة مستقلة الثروة السمكية، على شواطىء البحرين الأبيض والأحمر والبحيرات.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أولاً هما مادتان وليست مادة واحدة، الثروة السمكية وحدها وعندك صياغة الأستاذ سلماوى، والزراعة وحدها، الزراعة أيضاً طويلة قليلاً ونحن أيضاً سنحتاج إلى لجنة تجلس وتناقشها وفيما يتعلق بموضوع مجلس الشورى هل ترون أننا نستمر فى المواد وننتهى اليوم وباكر نجتمع من أجل مجلس الشورى.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

يا سيادة الرئيس، القرار الخاص بمجلس الشورى من المنطقى أن يجيء قبل نصوص باب نظام الحكم، ننتهى من المقومات كلها وقبل أن نبدأ فى مواد باب نظام الحكم نحسم...

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

تفضل يا أستاذ ضياء.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

فى الحقيقة الآن.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

أنا متنازل.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

شكراً يا أستاذ خالد شكراً على تنازلك، نحن اليوم هذا هو الميعاد الثانى إن لم تخنى الذاكرة وقد يكون الثالث الذى نحدد فيه موعداً لمناقشة مجلس الشورى ونؤجل، حددنا ميعادين قبل ذلك وهذا هو الميعاد الثالث، وبالتالى من الضرورات العملية لجنة نظام الحكم أقامت النظام السياسى المصرى كله على عدم وجود مجلس الشورى فى كل المواد سواء فى علاقة السلطة التنفيذية بالتشريعية أو فى عمل السلطة التشريعية، ومن ثم لو هناك احتمال يبدو لى ضعيفاً للغاية أن يقر مجلس الشورى سوف نضطر لعمل جديد داخل لجنة نظام الحكم لإعادة صياغة ليست بضعة مواد لإعادة صياغة فلسفته، وهذا الأمر إن لم

ننجزه مبكراً سنغامر بأن تؤجل كل مواد لجنة نظام الحكم لحين الانتهاء من دمج هذا الشورى الجديد فى العمل، ولذلك أقترح إما الإبقاء عليه الآن فى موعده المحدد أو بحد أقصى جلسة الغد نبدأ بمجلس الشورى، شكراً.

السيد الدكتور السيد البدوى:

اسمح لى يا عمرو بك، أولاً لجنة نظام الحكم استقرت وانتهت على وجود مجلس للشيوخ بمعايير ترشيح محددة وسلطات محددة وألغت مجلس الشورى، وبالتالى ما يحدث فى لجنة الصياغة بالأمس وما نشر فى الصحف اليوم نوع، حتى ليس من حق اثنين أو ثلاثة أن يجتمعون فى لجنة الصياغة ويصدرون مسودة ألغوا فيها مجلس الشيوخ بالرغم من أن لجنة نظام الحكم عملت مجلس شيوخ ، أنا ضد مسألة ما يحدث بليل فى أمور معينة من لجنة ليس لها اختصاصات أو صلاحيات، هذه صلاحيات لجنة الخمسين وأرجو ألا يفرض....

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

يطرح على لجنة الخمسين.

السيد الدكتور السيد البدوى:

لو سمحت يا دكتور جابر لست أنت من يقول اطرح، ليس حضرتك ولا أنا، مثلى مثلك أيضاً.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

أنا أقول رأيي.

السيد الدكتور السيد البدوى:

وأنا أقول رأيي فلا تقاطعنى.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

اليوم كان هناك ميعاد لمناقشة موضوع مجلس الشورى، لثانى مرة يؤجل، إذا كنا سوف نؤجله نطرح ذلك على لجنة الخمسين هذا رأيي يا ريس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

لا تحتكر، هذا رأيك، أنا لم أعطك الكلمة يا دكتور جابر، لتترك الدكتور السيد البدوى يكمل كلامه.

السيد الدكتور السيد البدوى :

كما قيل نطلق عليه دستور الدكتور جابر نصار، نقل نعم ونغادر كلنا ونتركه، لكن أى شيء على غير هواه تكون ....

(صوت من القاعة للسيد الدكتور جابر جاد نصار حيث يقول: إن هذا إرهاب فكرى لأننى معارض مجلس الشورى، فأنت من مكانك تصدر لى إرهاباً فكرياً وهذا أمر غير مقبول)

السيد الدكتور السيد البدوى :

أين هو الإرهاب الفكرى؟ إنك تمارس علينا جميعاً إرهاباً فكرياً .

(صوت من القاعة للسيد الدكتور جابر جاد نصار، موجهاً حديثة للدكتور السيد البدوى: إنه بمجرد حضوره تحدث إلىّ بانفعال)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

هو أكبر منك سناً يا دكتور جابر .

السيد الدكتور السيد البدوى :

أنا لن أرثه !!

(صوت من القاعة للسيد الدكتور جابر جاد نصار حيث يقول: هذه مشكلتك، لم يقل أحد سيادتك ستورثه)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

أرجو عدم التعليق يا دكتور جابر .

السيد الدكتور السيد البدوى :

لقد حددناه، سيادة الرئيس، جلسة الساعة الثالثة اليوم فعلاً، وهذا ما قلته سيادتك بالأمس، والساعة الآن الثامنة والنصف مساء، وإذا أخذنا راحة والكثير من السادة الأعضاء قد غادروا القاعة، وأنا مع فكرة مناقشته غداً ويكون أول موضوع نناقشه .

السيد الدكتور عبد الجليل مصطفى (مقرر لجنة الصياغة):

أنا فى الحقيقة مللت من توجيه الانتقادات التى لا تقوم على أساس للجنة الصياغة، فلقد قامت لجنة الصياغة بعملها على أحسن ما يمكنها، وأنا أظن أنه لا يصح أن كل من لديه مشكلة يضعها فى رقبة لجنة الصياغة بالحق وبالباطل، إن لجنة الصياغة يا دكتور سيد، لا علاقة لها بموضوع مجلس الشورى، فما حدث أنه وردت إلينا مواد تتناول غرفتين فى البرلمان ونحن سمعنا جدلاً كبيراً جداً موجوداً حتى داخل لجنتكم وداخل الرأى العام وداخل لجنة الخمسين، وأحجمنا عن موضوع بحث السلطة التشريعية انتظاراً لما تتفقون عليه، وأظن أنه من الواضح الآن من هذه الجلسة، على الأقل، أنه لا يوجد اتفاق على شىء معين، وبالتالى فالموضوع مطروح، إن لجنة الصياغة ليس لها رأى محدد فى هذا الموضوع ولم تدل بأى رأى لأى جهة، ولجنة الصياغة للعلم هى اللجنة الوحيدة التى تصمت عن إعطاء ما هو صحيح وما هو غير صحيح للإعلام، أظن أن هذه حقائق يجب أن تذكر، وأنا آسف أننى اضطررت أن أقولها لأنه يساء فعلاً للجنة الصياغة باستمرار على غير أساس، فلجنة الصياغة تلام على ما ليست مسئولة عنه أو حتى لم تفعله!!

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

إن هناك تقديراً كبيراً لدور لجنة الصياغة، والأعصاب تتوتر فى بعض الأحيان، ونحن نتعايش مع هذا الأمر، ولجان الصياغة دائماً هكذا، فهذا ليس أمراً غريباً .

السيد الأستاذ محمد عبد العزيز (المقرر المساعد للجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

حتى يكون السادة الأعضاء على علم، فى جلسة من جلسات نظام الحكم تم مناقشة التصور العام، وتم الأخذ بنظام المجلسين بالأغلبية أو يكاد يكون بالتوافق، وأحيل هذا الأمر إلى لجنة الصياغة فى

إطار الورق، وجاءنا الرد من لجنة الصياغة بالأحكام المشتركة وبنظام المجلسين، أى أن لجنة الصياغة لم تتدخل فى عمل لجنة نظام الحكم بل صاغت المواد المتعلقة بالأحكام المشتركة كما هى وكانت متضمنة أحكام المجلسين، وهذا موجود يا دكتور سيد، فى الورق الذى تم توزيعه علينا فى الجلسة الخاصة بإعادة المراجعة.

أما فيما يخص الجزئية التى نناقشها الآن من حيث بقاء مجلس الشورى أم إلغاؤه، أنا أفضل إرجاء هذا الأمر إلى الغد، فلن نتناقش فيه الآن لأننا سنناقش شيئاً سيمس صلب فلسفة نظام الحكم بالكامل، ونأتى لنناقشها اليوم وقد أصبحت الساعة ثمانية ونصف مساء وأغلب الأعضاء فى حالة إرهاق ذهنى كبير بعد مناقشات يوم طويل فى النظام الاقتصادى وغيره، أعتقد أن هذا ليس هو الوقت المناسب لمناقشة فلسفة النظام السياسى، بالإضافة إلى جزئية ثانية وهى أنه لن يكون مناسباً أن ننتظر قبل مواد نظام الحكم مباشرة لأن لجنة الصياغة تريد أن تنهى معنا المواد المشتركة والمواد المتعلقة بالسلطة التشريعية، فأفضل حل أن تخصص الجلسة الأولى للمناقشة ولحسم هذا الأمر من صباح الغد، وإذا أردنا أن نستكمل الحوار اليوم فليكن فى مناقشة مواد المقومات الأساسية .

(السيد الأستاذ سامح عاشور يطلب الكلمة)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

نحن لن نتناقش بهذا الشكل طول الوقت، لقد انتهى الأمر ولابد من أن نتخذ قراراً .

(صوت من القاعة للسيد الدكتور محمد أبو الغار، حيث يقول، إنه أول من طلب الكلمة قبل أن يطلبها أحد، وأن هذا الأمر لا يصح)

(صوت من القاعة للسيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر) حيث يقول: نطلب التصويت)

(صوت من القاعة للسيد الدكتور محمد أبو الغار، حيث يرفض التصويت)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

إذا كنتم تريدون الحديث فسأعطى الكلمة لسيادة الدكتور محمد أبو الغار، ثم بعد ذلك سيادة الأستاذ سامح عاشور .

(صوت من القاعة للسيد الأستاذ سامح عاشور غاضباً يطلب الكلمة)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

سأعطيك الكلمة الآن .

(صوت من القاعة للسيد الأستاذ سامح عاشور حيث يقول: إن هذا الأمر لا يصح، فلقد طلبت الكلمة أربع مرات)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

ما هو المقصود بلا يصح؟! فلقد تكلمت طوال الوقت وما من مرة طلبت الكلمة إلا وأعطيتك إياها، وأنا أعطى الكلمة الآن لسيادة الدكتور محمد أبو الغار .

(صوت من القاعة للسيد الأستاذ سامح عاشور حيث يقول: بأنه رفع يده طالباً الكلمة وأن مثل هذا الأمر لا يصح ولا يجوز، أنا طالب نقطة نظام)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

لماذا ؟! لقد قلت لك إنك ستتكلم بعد الدكتور محمد أبو الغار، ولست أنت الذى تقرر مثل هذا الأمر، أنا آسف جداً ...

(صوت من القاعة للسيد الأستاذ سامح عاشور حيث يقول: إنك تتحدث باعتبارك رئيس مجلس إدارة الشركة، فنحن فى لجنة الخمسين كلنا متساوون)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

كلنا متساوون إنما هناك رئيس يدير هذا، ثم إن اللهجة التى تتحدث بها غير مقبولة، كيف تعلى صوتك بهذا الشكل ولما ؟!

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

إن هذا الأمر غير مقبول، ولقد قلت لك إن لدى نقطة نظام، لابد أن تسمع نقطة النظام أولاً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

إن هذا الكلام غير مقبول، ولقد قلت لك أننى سأعطيك الكلمة، تفضل، كما تريد، إنك تشتمنى فى الداخل والخارج، لقد تكلمت فى حق اللجنة، لقد شتمتنى فى الخارج وفى التليفزيون ...

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

إذن، أنت تقصد أن تمنع عنى كلمتى .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

لقد أعطيتك الكلمة أمام الجميع، أمام الجميع أكثر من مرة وتلقيت كل ما أدليت به

(صوت من القاعة للسيد الأستاذ سامح عاشور حيث يقول: أنا أطلب نقطة نظام)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

أنا آسف جداً .

(صوت من القاعة للسيد الأستاذ سامح عاشور حيث يقول: وأنا آسف أيضاً هو لن يتكلم قبلى، أنا طالب نقطة نظام)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

الكلمة للدكتور أبو الغار ثم لك .

(صوت من القاعة للسيد الأستاذ سامح عاشور، حيث يوجه حديث للدكتور محمد أبو الغار ويقول له: أنت لست طرفاً فى هذا الموضوع، فهو يصفى خلافاً بينى وبينه)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

ما هو الذى أصفيه؟! إن هذه مسألة عقد إذن، هل أنا أصفى خلافاً؟! أنا لا أصفى خلافاً ولا أنزل إلى هذا المستوى أبداً، وأنا أدعوكم لأن نعد عدد المرات التى أعطيت فيها الكلمة للأستاذ سامح عاشور، اليوم فسنجد أنها من ٦ إلى ٧ مرات، هل تريدهم ٨ أو ٩ مرات ؟!

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

هل أنت رئيس دولة ؟!

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

إنك لن تفرض رأيك بهذا الشكل أبداً .

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

وأنت لن تفرض علىّ رأيك، وأنا لا أقبل منك هذا الفرض .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

أنا من حقى أن أفرض لأننى أنا الرئيس .

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

وأنا لا أقبل منك هذا الكلام .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

وأنا الرئيس وسأعطى الكلمة للدكتور أبو الغار .

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

إن هذا لا يصح، هناك نقطة نظام، ماذا يعنى ذلك؟! هذا أمر غريب جداً!! إن لى الحق فى طلب الكلمة وتجاوزت طلبى لأكثر من مرة وبغير سبب منطقى، ليس لديك الحق فى أن تتجاوز طلب كلمتى مهما كانت أسبابك الشخصية، أنت من المفروض أن تتصرف بشفافية، هل هذا يصح؟!

(صوت كل من السيدة منى ذو الفقار، والسيد الأستاذ ضياء رشوان، للسيد الأستاذ عمرو موسى، حيث يقولا له: إن الدكتور محمد أبو الغار سيتنازل عن دوره فى الكلمة وليس سيادتك)

(صوت من القاعة لأحد السادة الأعضاء يطالب السيد الأستاذ عمرو موسى برفع الجلسة)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

لا، لن أرفع الجلسة .

(صوت من القاعة للسيد الأستاذ سامح عاشور يقول: لا يصح، ولابد أن أخذ نقطة نظام أولاً قبل أى متحدث)

(صوت من القاعة للسيدة الأستاذة منى ذو الفقار، حيث تقول للسيد الأستاذ عمرو موسى إن الدكتور محمد أبو الغار قد تنازل عن دوره فى الكلمة وذلك وسط محاولات تهدئة من بعض السادة الأعضاء)

(صوت من القاعة للسيد الأستاذ سامح عاشور، حيث يقول: أنا كسامح عاشور لابد وأن أحصل على حقى)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

إن هناك نقطة فيها الكثير من الالتباس، الكلمة للدكتور أبو الغار، ولكنك يا أستاذ سامح هل طلبت الكلمة أم أثرت نقطة نظام ؟

(صوت من القاعة للسيد الأستاذ سامح عاشور حيث يقول: لا، نقطة نظام)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

نقطة نظام تستطيع أن تتكلم إنما الدور للدكتور أبو الغار، نقطة نظام .

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

نقطة نظام متعلقة بأن هناك قراراً من لجنة الخمسين بأننا فى الساعة الثامنة سنتحدث فى موضوع مجلس الشورى، هذه واحدة .

أما الثانية فهى أنه غداً ابتداء من الساعة الحادية عشرة هناك اجتماع خاص بلجنة الصياغة الرئيسية والتى ستنعقد ولا تعلم متى يمكن أن تنتهى من صياغتها؟ وبالتالى يصبح التأجيل معلقاً على مبنى للمجهول، هذا الأمر يقتضى الحسم، نحن نستطيع أن نقول: ترجأ باقى النصوص لأنها تحتمل الإرجاء، وإذا أردتم أخذ استراحة فلنأخذها ثم نعود لمناقشة موضوع مجلس الشورى، هذه هى نقطة النظام لأن ذلك هو قرار لجنة الخمسين .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

نحن سنأخذ استراحة لأجلك حتى تهدأ وتستريح .

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

أنا مستريح .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

لقد أعطيتك نقطة نظام لأنه من حقك نقطة نظام .

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

لقد قلت لك من البداية إننى أريد نقطة نظام .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

السبب الضوضاء التى حدثت .

السيد الدكتور محمد أبو الغار :

نحن نود أن يكون لدينا جدول واضح، على الأقل ليومين أو ثلاثة قادمة، فلقد كان لدى ارتباطات هامة، جداً غداً وألغيتها لأنكم قررتم أن الجلسات ستعقد من الساعة الحادية عشرة صباحاً حتى الحادية عشرة مساء ونفس الأمر بالنسبة للغد، والآن فإن سيادة الأستاذة منى ذو الفقار تقول: إن لجنة الصياغة ستنعقد غداً، إذن، فغداً ليست هناك جلسات، وأنا أقترح أن موضوع مجلس الشورى، نظراً لأهميته، يناقش باكر الساعة الحادية عشرة صباحاً ويؤجل انعقاد لجنة الصياغة لبعد انتهاء الجلسة .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

لا، العكس، اليوم سنستكمل بعد استراحة مناقشة هذه المواد، لأنه لا يزال أمامنا عشرون مادة أو أكثر، غداً ستعقد لجنة الصياغة النهائية فى الساعة الحادية عشرة وستستمر حتى الساعة الثانية بعد الظهر، ونحن سنجتمع هنا من الساعة الثالثة وحتى الساعة السادسة أو السابعة لنناقش موضوع مجلس الشيوخ أو مجلس الشورى، بحيث نأتى جميعاً مستعدين لذلك، وسيكون النقاش غداً فقط لهذا الموضوع، وإذا ما انتهينا فى وقت قصير ولدينا وقت فنستطيع أن نستكمل، ولكن اليوم سنستأنف النقاش فى هذه المواد بعد استراحة لمدة نصف ساعة ثم غداً اجتماعنا لمناقشة موضوع مجلس الشورى أو الشيوخ فقط.

والآن، ترفع الجلسة، على أن تعقد بعد نصف ساعة .

(انتهى الاجتماع الساعة التاسعة مساء)

***

تم التصديق على مضبطة هذا الاجتماع.

مقرر لجنة مراجعة المضابط

الدكتور عبدالجليل مصطفى

رئيس لجنة الخمسين

ورئيس لجنة مراجعة المضابط

عمرو موسى